مقدمة في تخريج الحديث

ودراسة الأسانيد



محمد بن علي بن جميل المطري







مقدمة في تخريج الحديث ودراسة الأسانيد

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَمَّدا عبده ورسوله. أما بعد:

فلا يخفى على طالب العلم أهمية علم تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد، فما أكثر ما يحتاج طالب العلم إلى هذا العلم نظريا وتطبيقيا، وينبغي للطالب من حين دراسة مختصر في علوم الحديث أن يبتدئ في التدرب والتمرن على التخريج، فإنه لا يمكن للطالب أن يتقن علمي المصطلح والتخريج إلا بالقراءة في كتب التخريج والتطبيق العملي بممارسة التخريج ودراسة الأسانيد، كما أن الطالب لا يتقن علم النحو إلا بالقراءة في كتب الإعراب وممارسة الإعراب، ولا يتقن علم الفقه إلا بالقراءة في كتب الفتاوى بعد الدراسة النظرية للفقه في الكتب الفقهية، وهكذا.

وقد طُلب مني أن أكتب كتابا في تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد، فنشطت لذلك ويسر الله لي كتابة هذه المقدمة وجعلتها خاصة للمبتدئين في هذا الفن، وذكرت فيها فوائد مهمة لا يستغني عنها المبتدئون، ونماذج متنوعة من كتب التخريج، وتدريبات على دراسة الأسانيد، وأسأل الله أن ينفع بهذه المقدمة من وقف عليها من الطلاب، والله الموفق والهادي للصواب.

وكتب/ مُحَمَّد بن علي بن جميل المطري

10 رجب 1436هـ

صنعاء – اليمن

الدراسة النظرية لعلم تخريج الحديث

تعريف التخريج لغة واصطلاحاً:

التخريج: لغة: خَرَجَ خُرُوجاً " نقيض دَخَلَ دُخُولاً " ومَخْرَجاً " بالفتح مَصدرٌ أَيضاً فهو خارِجٌ وخَرُوجٌ وخَرَّاجٌ وقد أَخْرَجَه وخَرَجَ به. والمخرج: موضع الخروج، وخَرَّجَ فلانٌ عَمَلَه إذا جعله ضروباً يخالف بعضه بعضا[1].

وفي اصطلاح المعاصرين هو: عزو الأحاديث إلى من رواها من الأئمة في كتبهم وبيان درجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف"[2].

وعرفه الدكتور محمود الطحان فقال:" هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته مع بيان درجته صحة أو ضعفاً عند الحاجة إلى ذلك"[3].

فوائد التخريج:

هي كثيرة منها:

1 - الوقوف على مواضع الحديث بشكل يسهل على الباحث.

2 - الوقوف على طرق الحديث المتعددة -متابعاته وشواهده-.

3 - معرفة درجة الحديث والحكم عليه بالصحة أو الضعف، أو ترجيح أحد القولين عند اختلاف المحدثين في صحت الحديث أو ضعفه، وزيادة الطمأنينة بصحته أو ضعفه.

4 - الوقوف على علل الحديث إن وجدت، قال ابن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

5 - الوقوف على الألفاظ المدرجة إن وجدت في الحديث من خلال المقارنة بين الطرق.

6 - معرفة المقصود الذي سيق لأجله الحديث.

7 - تمييز المهمل وتعيين المبهم.

8 - معرفة جهود المحدثين في خدمة الحديث الشريف[4].

---

(1) لسان العرب ابن منظور مادة (خرج) 2/ 249، وينظر مادة (خرج) في القاموس المحيط.

(2) حصول التفريج بأصول التخريج للغماري ص21 وانظر: الميسر في علم تخريج الحديث النبوي للدكتور عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي ص2.

(3) الميسر في علم تخريج الحديث النبوي لعبد القادر المحمدي ص5 وحاشية كتاب الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للدكتور مُحَمَّد أبو شهبة ص 353 وأصول التخريج ودراسة الأسانيد للطحان ص 10.

(4) التخريج ودراسة الأسانيد ص 14، وتخريج الحديث نشأته ومنهجيته ص26، وعلم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية، لمحمد بن ظافر ص29.



المصادر الأصلية والفرعية للحديث النبوي الشريف.

أ- المصادر الأصلية:

وهي الكتب التي تُروى بالأسانيد من المؤلف إلى النبي ﷺ، ومنها:

1- صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (256هـ)، وعدد أحاديثه (7563) مع التكرار، وبدون تكرار هي (2761) حديثا.

2- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن حجاج النيسابوري ت (261هـ)، وعدد أحاديثه كما في طبعة دار الكتاب العربي (7563) مع التكرار، وبدون تكرار هي (3033) حديثا، ومن عجائب المصادفات استواء عدد أحاديث الصحيحين مع التكرار!!

3- سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني ت (275هـ)، وعدد أحاديثه (5274).

4- سنن الترمذي، للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي ت (279هـ)، وعدد أحاديثه (3956).

5- سنن النسائي، للإمام أحمد بن شعيب النسائي ت (303هـ)، وعدد أحاديثه (5758).

6- سنن ابن ماجه، للإمام محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ت (273هـ)، وعدد أحاديثه (4341).

والكتاب الأول والثاني يسميان الصحيحين، والكتب الأربعة التي بعدهما تسمى السنن الأربع، وهذه كلها تسمى الكتب الستة، ويضاف إليها مسند أحمد وتسمى الكتب السبعة، وعند العزو إلى كتب التخريج يقدم عزو الحديث إلى الصحيحين على غيرهما من السنن الأربع، وإن كان التخريج مختصرا فيمكن الاكتفاء بتخريج الحديث من الصحيحين، وأما إن كان التخريج متوسطا فيذكر تخريج الحديث من الصحيحين والسنن الأربع ومسند أحمد، وأما إن كان التخريج مطولا فيذكر الحديث من جميع مصادره الأصلية، وبعضهم قد يتوسع في التخريج ويذكر الحديث من جميع المصادر التي يقف عليها حتى من الأجزاء الحديثية، ولكل مقام مقال.

7- مسند أحمد، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني ت (241هـ)، وعدد أحاديثه (27647).

8- موطأ مالك، للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني ت (179هـ)، وعدد أحاديثه كما في طبعة خليل شيحا (1942).

9- سنن الدارمي، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ت (255هـ)، وعدد أحاديثه (3546).

وهذه كلها تسمى الكتب التسعة.

10- صحيح ابن خزيمة، للإمام مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ت (311هـ)، وعدد أحاديث المطبوع منه بتحقيق ماهر الفحل (3079)، وباقيه مفقود.

11- صحيح ابن حبان، للإمام مُحَمَّد بن حبان البستي ت (354هـ)، وعدد أحاديثه (7491) كما في كتاب الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ترتيب علاء الدين بن بلبان.

12- سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر البغدادي الدارقطني ت (385هـ)، وعدد أحاديثه (4836).

13- المستدرك على الصحيحين، للإمام مُحَمَّد بن عبد الله النيسابوري المشهور بالحاكم ت (405هـ)، وعدد أحاديثه (8803).

ومستدرك الحاكم فيه الكثير من الأحاديث الضعيفة والمعلولة، وقد تعقبه الحافظ الذهبي ت (748هـ) في كثير منها في كتابه تلخيص المستدرك، وهو مطبوع في حاشية المستدرك، وقد يصرح الذهبي بموافقته على التصحيح، وقد يخالفه، وقد يسكت فلا يوافقه ولا يخالفه، قال الذهبي رحمه الله: "في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءً، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا[5]".

(5) سير أعلام النبلاء للذهبي 17/ 167.



فوائد منثورة:

الفائدة الأولى: للنسائي كتابان باسم السنن، السنن الصغرى وهي أحد الكتب الستة، ويسمى (المجتبى) أو (المجتنى)، وهو المراد عند الإطلاق، وتقدم أن عدد أحاديثه (4341)، والثاني: السنن الكبرى، وعدد أحاديثه (11949).

وكذلك للحافظ البيهقي كتابان باسم السنن، السنن الصغرى والسنن الكبرى، كلاهما للإمام أحمد بن الحسين البيهقي ت (458هـ)، وعدد أحاديث سننه الصغرى (3503)، وعدد أحاديث سننه الكبرى (21812).

الفائدة الثانية: المسانيد: ترتب فيها الأحاديث على حسب اسم الصحابي الذي يرويها، ويرتب الصحابة بحسب أفضليتهم أو سابقتهم، ومنها:

1- مسند الحميدي، وهو الحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي المكي ت (219هـ)، وعدد أحاديثه (1337).

2- مسند الشافعي، للإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي ت (204هـ)، وعدد أحاديثه بتحقيق ماهر الفحل (1819)، وليس المسند من تصنيف الشافعي، وإنما هو جمع للأحاديث التي أسندها الشافعي مرفوعها وموقوفها، يرويها مُحَمَّد بن يعقوب الأصم النيسابوري عن الربيع بن سليمان المرادي المؤذن المصري صاحب الشافعي وراوية كتبه.

3- مسند أحمد بن حنبل، وهو أشهرها، وهو المراد عند الإطلاق، وتقدم أن عدد أحاديثه (27647)، وأحسن طبعاته طبعة مؤسسة الرسالة بتحقيق الأرناؤوط في خمسين مجلدا مع الفهارس خمسة مجلدات، وهو مرتب على مسانيد الصحابة؛ فيذكر الصحابي ثم يسوق تحته ما عنده من أحاديثه، وأوله مسند الخلفاء الأربعة ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة ثم مسند أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين ثم مسند المكثرين من الصحابة ثم ذكر مسانيد غير المكثرين من الصحابة ثم ذكر أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يسموا، ثم ختمه بمسند النساء. وأغلب مسند أحمد رواه الإمام أحمد بسنده، وهذا هو الأصل، وتوجد أحاديث رواها ابنه عبد الله بن أحمد بإسناده لم يروها من طريق أبيه، وتسمى زيادات عبد الله بن أحمد، وهي أحاديث قليلة، وتوجد أربعة أحاديث فقط زادها القطيعي، وتسمى زيادات القطيعي؛ لأنه رواها بإسناده عن بعض مشايخه، والقطيعي هو راوي المسند

عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه.

4- مسند البزار المشهور باسم البحر الزخار، للإمام أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار ت (292هـ)، وأحاديثه أكثر من عشرة آلاف.

5- مسند أبي يعلى، للإمام أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي ت (307هـ)، وبعضه مفقود، وعدد أحاديث المطبوع (7555).

الفائدة الثالثة: المعاجم: ترتب فيها الأحاديث على اسم الصحابي ولكن حسب حروف الهجاء، وأشهرها المعاجم الثلاثة للطبراني، وهو الإمام سليمان بن أحمد الطبراني ت (360هـ)، وهذه المعاجم هي:

1- المعجم الكبير، وهو مرتب حسب أسماء الصحابة، وهو من أكبر الموسوعات الحديثية، طبع أغلبه في عشرين مجلدا، وما زال بعضه مفقودا، وعدد أحاديث المطبوع (22000).

2- المعجم الأوسط، وهو مرتب حسب أسماء شيوخ الطبراني، يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، وكان يقول: " هذا الكتاب روحي " فإنه تعب عليه، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر، وعدد أحاديثه (9489).

3- المعجم الصغير، وهو مرتب حسب أسماء شيوخه، روى لكل شيخ من شيوخه حديثا واحدا فقط، وعدد أحاديثه (1198).

الفائدة الرابعة: المصنفات: كتب مرتبة على الأبواب الفقهية، وتشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، وأشهرها:

1- مصنف عبد الرزاق، للإمام عبد الرازق بن همام الصنعاني ت (211هـ)، وعدد الأحاديث والآثار فيه (19418).

2- مصنف ابن أبي شيبة، للإمام عبد الله بن مُحَّد بن أبي شيبة ت (235هـ)، وعدد الأحاديث والآثار فيه (37943).

الفائدة الخامسة: الأجزاء الحديثية: يجمع فيها الأئمة أحاديث خاصة بمسألة معينة في العقيدة أو في الفقه أو في الزهد أو غير ذلك، ومنها:

1- الإيمان، للإمام أبي عُبيد القاسم بن سلاّم البغدادي ت (224هـ).

2- التوحيد، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة ت (311هـ).

3- رفع اليدين في الصلاة، لمحمد بن إسماعيل البخاري ت (256هـ).

4- القراءة خلف الإمام، لأحمد بن الحسين البيهقي ت (458هـ).

5- الزهد، لعبد الله بن المبارك ت (181هـ).

6- الزهد، لأحمد بن حنبل ت (241هـ).

الفائدة السادسة: اعلم أنه لا يمكن حصر الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتدقيق؛ وذلك لأن عد الأحاديث يكون بثلاثة اعتبارات:

الاعتبار الأول: عدد الأحاديث الصحيحة باعتبار الأسانيد:

عدد الأحاديث باعتبار الأسانيد لا يمكن حصرها أبدا، فهي مئات الآلاف، فإن الحديث الواحد قد يرويه صحابي ثم يرويه عن الصحابي عشرة من التابعين، ثم يرويه عن كل واحد من هؤلاء العشرة راو أو راويان أو ثلاثة أو أكثر، وهكذا يرويه عن كل راو من أولئك راو أو أكثر، وبعض أحاديث الآحاد جمع بعض أهل الحديث لها مئات الأسانيد مع أنها آحاد تدور على صحابي واحد أو تابعي واحد!!

قال حنبل بن إسحاق: جمعنا أحمد بن حنبل أنا وصالح وعبد الله وقرأ علينا المسند، وقال لنا: هذا كتاب جمعته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً.

وقال أبو زرعة الرازي رحمه الله: كان أحمد بن حنبل رحمه الله يحفظ ألف ألف حديث [أي مليون حديث بالأسانيد] قيل: وما يدريك؟! قال: ذاكرته فأخذت عنه الأبواب.

وقال البخاري رحمه الله: صنفت الجامع [أي صحيحه] من ستمئة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله.

وقال البخاري أيضاً: حفظت من الصحاح مائة ألف حديث، ومن غير الصحاح مائتي ألف.

وقال مسلم بن الحجاج رحمه الله: وضعت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

وقال أبوداود رحمه الله: كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته كتاب السنن.

قال الذهبي رحمه الله في سير أعلام النبلاء معلقا على قوله هذا: هذه حكاية صحيحة وكانوا يعدون ذلك بالمكرر والأثر وفتوى التابعي، وإلا فالصحاح لا تبلغ معشار ذلك.

الاعتبار الثاني: عدد الأحاديث الصحيحة باعتبار الصحابة:

عد الأحاديث باعتبار الصحابة لا يمكن تحديدا؛ بسبب أن بعض الأحاديث مختلف بين أهل الحديث في صحتها، لكن يمكن عده تقريبا كما جاء في كتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح: قال الفقيه نجم الدين القمولي: مجموع ما صح من الحديث أربعة عشر ألف حديث.


شبكة
الألوكة
www.alukah.net

الاعتبار الثالث: عدد الأحاديث الصحيحة باعتبار المتون:

عدد الأحاديث الصحيحة باعتبار المتون لا يمكن تحديده لسببين:

الأول: أن بعض الأحاديث مختلف بين أهل الحديث في صحتها.

الثاني: أن بعض الأحاديث متشابهة مع بعض مع وجود زيادة صحيحة في بعض الروايات في لفظة أو في جملة؛ فإن عددنا كل رواية صحيحة إن كان فيها زيادة ولو بلفظة فسيزيد العدد كثيرا، وإن لم نعد الروايات الصحيحة التي فيها ألفاظ زائدة واكتفينا بعدِّ أصل الحديث فقط فسينقص العدد كثيرا.

نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في كتابه النكت عن الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله أنه قال: جملة الأحاديث المسندة سبعة آلاف ونيف.

وقال ابن حجر أيضا في كتاب النكت: "ذكر أبو جعفر مُحَّد بن الحسين في كتاب التمييز له، عن شعبة والثوري ويحيى بن سعيد القطان وابن المهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم: أن جملة الأحاديث المسندة عن النبي صلى الله عليه وسلم (يعني الصحيحة بلا تكرار): أربعة آلاف وأربعمائة حديث".

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله في كتابه جامع العلوم والحكم: "وعن أبي داود قال: "نظرت في الحديث المسند فإذا هو أربعة آلاف حديث".

ولعل من توفيق الله لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه ترك كتابة الحديث النبوي في عهده؛ لأن جمعها وحصرها كجمع آيات القرآن الكريم لا يمكن؛ فإن الصحابة تفرقوا في الأمصار، وعند بعضهم ما ليس عند بعض، وبعض الصحابة لم يكن يتذكر الحديث النبوي إلا عندما يُسأل عن مسألة أو تقع حادثة فيتذكر فيها قول النبي صلى الله عليه وسلم، وعندما دوِّن ما تيسر من السنة النبوية في عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله لم يدّعِ أحد أن ما دوِّن هو كل السنة النبوية، بل بقي الرواة يحفظون الأحاديث وينقلونها بالأسانيد إلى من بعدهم، وهذا من رحمة الله وحفظه للسنة النبوية.

لكن هل يمكن أن تعد متون الحديث الصحيح باعتبارين: باعتبار عد جميع الروايات ولو كان في بعضها زيادة يسيرة، وباعتبار عدم عد جميع الروايات والاكتفاء بأصل الحديث؟!

نعم يمكن من باب التقريب لا القطع والتحديد؛ لأنه كما أسلفنا بعض الأحاديث مختلف في صحتها بين أهل الحديث، وكذلك أهل الحديث وإن اتفقوا على الحكم على كثير من الروايات والزيادات بالصحة أو الضعف إلا أن بينهم خلافا في صحة بعض الروايات والزيادات، فبعضهم يحكم على تلك الرواية أو الزيادة بالصحة، وبعضهم يحكم عليها بالشذوذ.



والخلاصة: أن عدد الأحاديث باعتبار الأسانيد لا يمكن حصرها أبدا، ولا يمكن حصر الأحاديث الصحيحة بالقطع والتحديد، ولكن يمكن عدها بالتقريب باعتبار أحاديث الصحابة ولو تكرر المتن، ولعلها تبلغ نحو العشرة آلاف حديث تقريبا لا تحديدا، ولعل عددها بالمتون مع عد كل رواية فيها زيادة نحو السبعة آلاف حديث، ولعل عددها بالمتون مع عدم عد الروايات التي فيها زيادات والاكتفاء بأصل الحديث نحو خمسة آلاف حديث، والله أعلم.

ولا فائدة كبيرة من معرفة عدد الأحاديث الصحيحة، والواجب على المسلم أن يقبل كل حديث صحيح يصل إليه، فإن كان خبرا صدقه وآمن به، وإن كان حكما عمل به، سواء كان يعرف عدد الأحاديث النبوية أو لا يعرف عددها [6].

(6) انظر رسالتي: التحقيق في عدم إمكانية حصر الأحاديث الصحيحة بالتحديد.



ب- المصادر الفرعية:

وهي الكتب الحديثية الناقلة عن الكتب الأصلية، وهي أما أن تكون مصنفة على السند أو المتن.

أ- الكتب المصنفة على السند:

وهي كتب الأطراف والجوامع، ومن أهم كتب الأطراف:

1- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (742هـ)، وهو مطبوع في ثلاثة عشر مجلدا.

2- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (840 هـ)، وهو مطبوع في تسعة مجلدات.

3- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، وهو مطبوع في تسعة عشر مجلدا.

ومن أهم كتب الجوامع:

1- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (774هـ)، وبعضه مفقود، والمطبوع منه في عشرة مجلدات، وعدد أحاديثه (13547)، جمعه مؤلفه من الكتب الستة، ومن مسند الإمام أحمد، ومسند أبي بكر البزار، ومسند الحافظ أبي يعلى الموصلي، والمعجم الكبير للطبراني رحمهم الله.

2- المسند الجامع، لجماعة من الباحثين المعاصرين، وهو مطبوع في عشرين مجلدا، وهو كتاب مفيد جدا، ويمتاز بجمع أسانيد الحديث الواحد من جميع المصادر مع ذكر مخرج الحديث بطريقة ميسرة، وعدد أحاديثه (17802)، وقد جمع فيه الباحثون جميع الأحاديث وطرقها الواردة في الكتب التالية:

1 – موطأ مالك بن أنس.

2 – مسند الحميدي.

3 – مسند أحمد بن حنبل.

4 – مسند عبد بن حميد.

5 – سنن الدارمي.

6 – صحيح البخاري.



7 – الأدب المفرد للبخاري.

8 – رفع اليدين للبخاري.

9 – جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

10 – خلق أفعال العباد للبخاري.

11 – صحيح مسلم.

12 – سنن أبي داود.

13 – سنن ابن ماجه.

14 – سنن الترمذي.

15 – الشمائل للترمذي.

16 – الزوائد: وهي ما زاده عبد الله بن أحمد بن حنبل.

17 – سنن النسائي.

18 – عمل اليوم والليلة للنسائي.

19 – فضائل القرآن للنسائي.

20 – فضائل الصحابة للنسائي.

21 – صحيح ابن خزيمة.

ب– ما كان مصنفاً حسب المتن:

وهي كتب الزوائد وكتب التخريج، ومن أهم كتب الزوائد:

1- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (807هـ)، جمع فيه الأحاديث الزائدة الواردة في: (مسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة، على ما جاء في الكتب الستة)، وهو مطبوع في اثني عشر مجلدا.

2- المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، جمع فيه: (الأحاديث الزائدة الواردة في مسند أبي يعلى، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند ابن أبي عمر العدني، ومسند أحمد بن منيع، ومسند الطيالسي، ومسند الحارث بن أبي أسامة، ومسند الحميدي، ومسند إسحاق بن راهويه، على ما في الكتب



السنة)، وهو مطبوع في ثمانية عشر مجلدا.

ومن أهم كتب التخريج:

1- نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (762هـ)، وهو مطبوع في أربعة مجلدات.
2- البدر المنير لعمر بن علي الشافعي المصري المشهور بابن الملقن (804هـ)، وهو مطبوع في تسعة مجلدات.
3- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للحافظ العراقي (806 هـ)، وهو مطبوع في مجلد كبير.
4- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852 هـ)، وهو مطبوع في أربعة مجلدات.
5- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحدث العصر مُحَمَّد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، وهو مطبوع في تسعة مجلدات.

والأصل في تخريج الحديث أن يكون من المصادر الأصلية، ولكن قد يضطر الباحث أن يخرجه من المصادر الفرعية، ومن أهم فوائد التخريج من المصادر الفرعية:

أ- الوقوف على الأحاديث المفقودة أو التي يعسر وقوفنا عليها.
ب- أنها تمثل المفتاح والدليل الموصل إلى المصادر الأصلية.
ج- معرفة أحكام بعض الأحاديث التي لم يبين الأئمة حكمها في المصادر الأصلية[7].

(7) المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد للشيخ علي بن نايف الشحوذ ص23.

ثلاث فوائد مهمة

الفائدة الأولى: الأحاديث المعلة في الصحيحين:

المحدثون رحمهم الله انتقدوا بعض الألفاظ أو الروايات في أحاديث يسيرة في الصحيحين وهي قليلة جدا جدا، وتكلمهم فيها يزيد المسلم يقينا بصحة أحاديث الصحيحين؛ لأن المحدثين لا يجاملون أحدا ولا حتى الإمامين البخاري ومسلما، واجتهدوا في تتبع أحاديث الصحيحين كلها حديثا حديثا، وتكلموا عن أي علة خفية تظهر لهم في بعض طرق أحاديثهما أو في لفظة واحدة وإن كان الحديث صحيحا محفوظا من طريق آخر، وكتاب الإمام الدارقطني "الإلزامات والتتبع" خير شاهد على ذلك، فقد تتبع أحاديث الصحيحين وتكلم على أدنى علة تظهر له وإن كانت غير مؤثرة في صحة الحديث، وكذلك فعل غيره من أهل العلم كابن عمار الشهيد وأبي مسعود الدمشقي وأبي علي الغساني وغيرهم من الحفاظ، وهذه الانتقادات لا تؤثر في كون الصحيحين أصح الكتب المصنفة؛ لأنها قليلة جدا في جانب جمهور أحاديث الصحيحين، قال ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث ص 29: " ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم".

والناظر في أحاديث الصحيحين التي أعلها الحفاظ يجد أن أكثرها أعلها الحفاظ لكون الحديث روي من طريق آخر موقوفا أو مرسلا، ولا يلزم من هذا تضعيفه مرفوعا أو متصلا؛ لأن الراوي قد يروي الحديث مرفوعا ويرويه أحيانا موقوفا على الصحابي ولا يرفعه، أو يرويه متصلا ويرويه أحيانا مرسلا، فإن كان من رفعه أو وصله ثقة حافظ فلا جناح على البخاري أو مسلم في ذكر الرواية المرفوعة أو الموصولة، والعبرة عند المحدثين في ترجيح المرفوع أو الموقوف أو الموصول أو المرسل بالقرائن.

هذا ومن أراد أن يشكك في حديث في الصحيحين أو حتى في غيرهما مما صح سنده لا يقبل منه ذلك إلا إذا أتى بحجة بينة بحسب القواعد التي وضعها أهل الحديث رحمهم الله، فإنهم يجمعون طرق الحديث فيتبين لهم الصواب من الخطأ، وبجمعهم للروايات يتبين لهم حال الرواة في الحفظ والإتقان، فمن وافق أصحابه الذين يشاركونه في الرواية عن شيخهم تبين لهم ضبطه وإتقانه، فإن خالفهم بالزيادة والنقصان والخطأ تبين لهم ضعف حفظه، فإن أضاف إلى ذلك تفرده بروايات عن شيخهم الواحد ولم يذكرها غيره من طلاب ذلك الشيخ تبين لأهل الحديث كذب ذلك الراوي أو اتهموه بالكذب بحسب إكثاره من التفرد وبحسب مروياته ومخالفته لأقرانه الذين يروون عن شيخ واحد.

هذا ومن يتكلم في طرق الحديث بعلم وإنصاف بحسب قواعد المحدثين في البحث والتحقيق فلا عتب



عليه، ويبقى قوله ورأيه ظنيا كما هو رأي من يخالفه؛ لأن تعليل الأحاديث مبني على غلبة الظن كما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (1/ 585): "تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر بل هو راجح الاحتمال".

والناظر في كتاب التتبع للدارقطني بتحقيق الشيخ مقبل الوادعي يجد أن أكثر ما انتقده الدارقطني على البخاري لا يؤثر في صحة الحديث؛ لأن انتقاده إنما هو في بعض الطرق مع كون البخاري رواه من طريق آخر سنده صحيح لا علة فيه، ولم يتم انتقاد الدارقطني للبخاري إلا في حديث واحد فقط مع كون صحته ليست بعيدة للمتأمل فيه، وهو حديث رقم (2855)، قال الإمام البخاري رحمه الله: حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر، حدثنا معن بن عيسى، حدثنا أُبي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده، قال: «كان للنبي صلى الله عليه وسلم في حائطنا فرس يقال له: اللحيف».

قال الدارقطني في كتابه الإلزامات والتتبع ص 203: أُبي بن عباس ضعيف.

وصدق الدارقطني في ذلك، ولكن ذكر الحافظ ابن حجر أن هذا الحديث رواه عبد المهيمن بن عباس بن سهل وتابع أخاه أُبيا في روايته عن أبيه عن جده، وعبد المهيمن ضعيف مثل أخيه!! لكن يقال: ليس واحد منهما متهما بالكذب، وروايتهما عن أبيهما عن جدهما لا تخفى عليهما؛ لأن هذا السند ليس مما يغلط فيه الراوي، ولا يُخشى من خطئهما في متنه لكون المتن قصيرا، ولعل هذا ما جعل البخاري يطمئن إلى صحته، وهذا هو الحديث الوحيد الذي تم انتقاد الدارقطني للبخاري فيه بحسب قواعد المحدثين، ومع هذا فانتقاده محتمل وقد يكون الصواب مع البخاري كما شرحته.

وأما مسلم فقد تم للدارقطني انتقاده في عدة أحاديث قليلة في صحيحه، لكن هناك حقيقة علمية لا يعلمها كثير من الناس وهي أن مسلما قد يروي الحديث في صحيحه ليبين علته، وبيان هذه الحقيقة في الفائدة التالية[8].

(8) انظر رسالتي: تعليل أحاديث الصحيحين بين المحدثين والمغرضين.



الفائدة الثانية: الإمام مسلم يروي بعض الأحاديث في صحيحه ليبين علتها:

الإمام مسلم بين منهجه في مقدمة صحيحه (8/1) فقال رحمه الله: "واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التُّهم والمعاندين من أهل البدع".

قال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: "ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله واطلع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقها وانتشارها وكثرة اطلاعه واتساع روايته وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيَّات؛ علم أنَّه إمام لا يلحقه من بَعُد عصره، وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم".

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: " حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح مُحَّد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ من غير تقطيع ولا رواية بمعنى ".

وقد انتقد غير واحد من الحفاظ بعض الأحاديث في صحيح مسلم، وهي مع قلتها أكثرها الانتقاد فيه غير مسلَّم، ومنها ما تم الانتقاد فيه على قواعد أهل الحديث، لكنها نزر يسير جدا لا تُعد شيئا في جنب الثلاثة الآلاف حديثا التي اشتمل عليها صحيحه، وهي غاية في الصحة ليس فيها أدنى علة.

ومن أشهر من انتقد بعض أحاديث صحيح مسلم: الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني والحافظ ابن عمار الشهيد والحافظ أبو علي الغساني والحافظ أبو مسعود الدمشقي رحمهم الله، وانتقاد هؤلاء الحفاظ وغيرهم يزيد المسلم يقينا بصحة أحاديث الصحيحين، حيث إنهم لم يحابوا الإمام مسلما مع عظيم قدره وعظيم منزلة صحيحه.

لكن هناك حقيقة علمية لا يعلمها كثير من الناس وهي أن مسلما رحمه الله قد يروي الحديث في صحيحه ليبين علة فيه، في لفظة معينة أو في رواية، وطريقته في صحيحه أنه يروي الحديث من أصح الطرق ثم قد يذكر طريقا لذلك الحديث فيها زيادة ضعيفة فيرويها ليبين علتها، وقد ذكر طريقته هذه في مقدمة صحيحه، ولم يتنبه لهذا بعض من ينتقده، حيث ينتقد ما ذكره مسلم ليبين علته**!!**

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (1/ 4-7): " إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت



وتأليفه، على شريطة سوف أذكرها لك، وهو إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعلة تكون هناك، فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح، إن شاء الله تعالى" انتهى بلفظه باختصار.

قال المحدث العلامة عبد الرحمن المعلمي في كتابه النافع الأنوار الكاشفة ص 29: "عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها، يقدم الأصح فالأصح".

وما أحسن ما يقوله شيخنا المحدث مقبل الوادعي رحمه الله في تحقيقه لكتاب الدارقطني الإلزامات والتتبع: "أخرجه مسلم ليبين علته " انظر مثلا ص 147و351 و 366.

وطريقة الإمام مسلم في بيان العلة التي قد توجد في بعض الأحاديث التي يرويها في صحيحه تتلخص فيما يلي:

1- تحديد مخرج الحديث، أي الراوي الذي يعتبر مدار الحديث وهو الذي تدور عليه الأسانيد.

2- معرفة مراتب الرواة عن الراوي الذي هو مدار الحديث حتى يتم الترجيح فيما بينهم إذا اختلفوا، فكل راو له رواة وهم تلامذته، وهم متفاوتون في الحفظ والإتقان كما بين ذلك أهل الحديث، وبينوا من يُقدم منهم أو يؤخر عند اختلاف رواياتهم على الشيخ.

3- جمع طرق الحديث حتى يُعرف الراجح من المرجوح، ويتبين الصواب من الخطأ.

وهذه أمثلة لبعض الأحاديث التي ذكرها الإمام مسلم في صحيحه ليبين علتها:

1- حديث رقم (450) [9] قال مسلم رحمه الله: "حدثنا مُحَّد بن المثنى، حدثنا عبد الأعلى عن داود، عن عامر، قال: سألت علقمة هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن؟

---

(9) ينبغي تنبيه المبتدئين على أن رقم الحديث في صحيح مسلم هو الرقم الثاني لا الرقم الأول؛ لأن الرقم الأول هو رقم أحاديث كل كتاب على حدة، فلأحاديث كتاب الإيمان أرقام متسلسلة، ولأحاديث كتاب الطهارة أرقام متسلسلة، وهكذا، وفي بعض طبعات صحيح مسلم الرقم الأول هو الرقم التسلسلي لجميع الأحاديث مع عد رواياتها، فعند العزو إلى صحيح مسلم عليك بالرقم الثاني في أي طبعة.



قال: فقال علقمة، أنا سألت ابن مسعود فقلت: هل شهد أحد منكم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن؟ قال: لا ولكنا كنا مع رسول الله ذات ليلة ففقدناه فالتمسناه في الأودية والشعاب. فقلنا: استطير أو اغتيل. قال: فبتنا بشر ليلة بات بها قوم فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء. قال: فقلنا: يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم! فقال: «أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن» قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم وسألوه الزاد فقال: " لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحما وكل بعرة علف لدوابكم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم».

وحدثنيه علي بن حجر السعدي، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن داود بهذا الإسناد إلى قوله: وآثار نيرانهم. قال الشعبي: وسألوه الزاد وكانوا من جن الجزيرة إلى آخر الحديث من قول الشعبي. مفصلا من حديث عبد الله. وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن إدريس، عن داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى قوله: «وآثار نيرانهم» ولم يذكر ما بعده".

فبين مسلم أن قول الشعبي ليس متصلا في الحديث.

2- (2065) قال: "حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الذي يشرب في آنية الفضة، إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» وحدثناه قتيبة، ومُحَّد بن رمح، عن الليث بن سعد، ح وحدثنيه علي بن حجر السعدي، حدثنا إسماعيل يعني ابن علية، عن أيوب، ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا مُحَّد بن بشر، ح وحدثنا مُحَّد بن المثنى، حدثنا يحيى بن سعيد، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، والوليد بن شجاع، قالا: حدثنا علي بن مسهر، عن عبيد الله، ح وحدثنا مُحَّد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا الفضيل بن سليمان، حدثنا موسى بن عقبة، ح وحدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا جرير يعني ابن حازم، عن عبد الرحمن السراج، كل هؤلاء عن نافع، بمثل حديث مالك بن أنس، بإسناده عن نافع، وزاد في حديث علي بن مسهر، عن عبيد الله، أن الذي يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب، وليس في حديث أحد منهم ذكر الأكل، والذهب إلا في حديث ابن مسهر".

فانظر كيف بين الإمام مسلم علة الحديث وأن مسهرا خالف غيره من الرواة حيث زاد الأكل وزاد الذهب، وأن الصواب في الحديث ذكر الشرب في آنية الفضة فقط بدون ذكر الأكل وبدون ذكر الذهب.

تنبيه: يذكر المحدثون في الإسناد هذا الحرف: ح ويريدون به تحويل السند، فيروي المحدث الإسناد من



طريق ثم يذكر إسنادا آخر يلتقي بنفس الإسناد الأول في أحد الرواة فيقول: ح ومعناه تحويل السند.

3- (330) قال: " حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر، كلهم عن ابن عيينة – قال إسحاق: أخبرنا سفيان – عن أيوب بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، عن أم سلمة، قالت: قلت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي فأنقضه لغسل الجنابة؟ قال: «لا. إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين».

وحدثنا عمرو الناقد، حدثنا يزيد بن هارون، ح، وحدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبد الرزاق، قالا: أخبرنا الثوري، عن أيوب بن موسى، في هذا الإسناد. وفي حديث عبد الرزاق فأنقضه للحيضة والجنابة، فقال: «لا» ثم ذكر بمعنى حديث ابن عيينة.

وحدثنيه أحمد الدارمي، حدثنا زكريا بن عدي، حدثنا يزيد يعني ابن زريع، عن روح بن القاسم، حدثنا أيوب بن موسى بهذا الإسناد. وقال: أفأحله فأغسله من الجنابة ولم يذكر الحيضة".

فانظر كيف بين الإمام مسلم أن عبد الرزاق الصنعاني شذ في ذكره لفظة (الحيضة)، وأن غيره من الرواة لم يذكروها، فمن ضعف رواية الحيضة فقد أصاب ولكن لا يقال: إنه انتقد ذلك على مسلم؛ لأن مسلما نفسه بين ضعفها.

هذا وصحيح الإمام مسلم مليء بالفوائد الدقيقة التي لا يجتنيها إلا من كان عارفا بالرواة، وأكثر شراح صحيح مسلم لم يعتنوا ببيانها، فيبقى المجال مفتوحا للباحثين المتخصصين في الحديث العارفين بطبقات الرواة والله المستعان[10].

(10) منقول باختصار من رسالتي: رواية الإمام مسلم لبعض الأحاديث في صحيحه مع بيان علة في لفظ أو رواية.

الفائدة الثالثة: معنى تحسين الترمذي للحديث:

الإمام الترمذي إذا قال عن الحديث: "هذا حديث حسن "، لا يريد بذلك الحديث الحسن المعروف في المصطلح بأنه الخفيف ضبطا المقبول عند المحدثين، بل يريد بذلك شيئا آخر أفصح عنه في كتابه العلل الصغير فقال في كتابه العلل الصغير (ص: 758): "قال أبو عيسى: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن". انتهى.

وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي (2/ 606): "الحديث الحسن بين الترمذي مراده بالحسن: وهو ما كان حسن الإسناد. وفسر حسن الإسناد: بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحوه، فكل حديث كان كذلك فهو عنده حديث حسن. وقد تقدم أن الرواة منهم من يتهم بالكذب، ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط، ومنهم الثقة الذي يقل غلطه، ومنهم الثقة الذي يكثر غلطه. فعلى ما ذكره الترمذي: كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو حسن، بشرط أن لا يكون شاذاً. والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خلافه بشرط أن لا يكون شاذاً. وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه، يعني أن يروي معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بغير ذلك الإسناد. فعلى هذا الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً، كله حسن؛ بشرط أن لا يكون شاذاً، مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة. فإن كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ، فالحديث حينئذ حسن صحيح ". انتهى كلام الحافظ ابن رجب.

ولهذا لا تستغرب من هذه العبارات في سنن الترمذي:

1-قال الترمذي في حديث رقم 1089: هذا حديث غريب حسن في هذا الباب، وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف في الحديث.

2- وقال بعد حديث 2347: «هذا حديث حسن» وعلي بن يزيد يضعف في الحديث.

3- وقال بعد حديث 233:حديث سمرة حديث حسن غريب وقد تكلم بعض الناس في إسماعيل بن مسلم من قبل حفظه.

4- وقال بعد حديث 3299: هذا حديث حسن قال مُحَمَّد [هو شيخه الإمام البخاري]: سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر.

5- وقال بعد حديث 799: هذا حديث حسن، وعبد الله بن جعفر كان يحي بن معين يضعفه.

والخلاصة: أن الترمذي بين معنى قوله: حديث حسن، بأنه ما ليس في سنده متهم بالكذب وليس شاذا في المعنى أي لا يخالف الأحاديث الصحاح، ويروى معناه من غير وجه.

وبعد هذا نعرف خطأ بعض من ينتقد الترمذي من المتقدمين والمتأخرين على تحسينه لحديث ما بأن في سنده ضعفا أو انقطاعا مع أن الترمذي لا يريد بالحديث الحسن ما هو مشهور عند العلماء بأنه ما كان متصل الإسناد بنقل العدل الخفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة، بل قد يقوله في حديث فيه ضعف أو فيه انقطاع، وإليكم أمثلة لمن انتقدوا الترمذي وانتقادهم في غير محله لكونهم لم يتنبهوا لاصطلاحه الخاص بالحسن:

1- قال النووي في " المجموع " (460/3): " قال الترمذي: هو حديث حسن. وليس كما قال؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع أباه، ولم يدركه باتفاقهم. وهو حديث منقطع ".

2- قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (9/ 196): "قال الترمذي: "حديث حسن". قلت: كذا قال، ولعله يعني أنه حسن لغيره، وإلا؛ فعمارة هذا مجهول اتفاقاً".

3- وفي رياض الصالحين حديث رقم 1244 عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " قال الله عز وجل: أحب عبادي إلي أعجلهم فطرا " رواه الترمذي وقال: حديث حسن. قال الألباني في الحاشية: قلت: في هذا التحسين نظر لأن مدار إسناده على قرة بن عبد الرحمن وهو: ضعيف لسوء حفظه.

فالترمذي أراد أن سنده ليس فيه متهم بالكذب وأن معناه غير شاذ بل يروى من غير وجه وهو كذلك فتعجيل الإفطار معروف في السنة وروي من غير وجه؛ فتوافر في هذا الحديث الشرطان اللذان جعلهما الترمذي ميزانا للحسن عنده فحسنه فأصاب على حسب اصطلاحه، وهو لا يريد أنه حسن بما هو معروف عند غيره، ولذا ضعفه الألباني وأصاب ولكنه انتقد الترمذي على تحسينه ولم يصب، فسبحان الله الذي أحاط بكل شيء علما، وكل عالم يعلم ويصيب وما يخفى عليه أكثر مما يعلم، والله أعلم[11].

(11) انظر رسالتي: معنى تحسين الترمذي للحديث.

مراحل تخريج الحديث

لتخريج الحديث خمس مراحل:

1 – معرفة مظان الحديث من كتب السنة الأصلية.

2 – جمع طرق الحديث المختلفة.

3 – تحديد موضع التفرد في الإسناد.

4 – ترجمة رجال الإسناد.

5 – الحكم على الحديث.

توضيح هذه المراحل:

1- معرفة مظان الحديث:

أي معرفة مكان وجود الحديث في الكتب الأصلية من كتب السنة المعتمدة، وللمصنفين في الحديث طرق متنوعة في إخراج الأحاديث وترتيبها، قال الخطيب البغدادي ت (463 هـ): "من العلماء من يختار تصنيف السنن وتخريجها على الأحكام وطريقة الفقه، ومنهم من يختار تخريجها على المسند، وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض" [12].

ومعرفة مظان الحديث تكون بعدة طرق متنوعة:

1. إما عن طريق البحث عن طرف الحديث وهو أوله.
2. أو عن طريق البحث عن لفظة بارزة في المتن.
3. أو عن طريق البحث في الباب المناسب لمتن الحديث.
4. أو عن طريق البحث في أحاديث الصحابي الراوي للحديث.

ومن الكتب المصنفة لتسهيل البحث عن طريق معرفة طرف الحديث، حيث رتبت فيها الأحاديث على حروف المعجم ليسهل الكشف عن موضع الحديث لمن يعرف أوله:

1. جمع الجوامع المسمى بالجامع الكبير للحافظ جلال الدين السيوطي ت (911هـ)، وهو مطبوع في خمسة وعشرين مجلدا، وعدد أحاديثه (34220).
2. الجامع الصغير للسيوطي أيضا.
3. صحيح الجامع الصغير وضعيف الجامع الصغير كلاهما للألباني، وهما من أحسن الكتب وأسهلها لمعرفة تخريج الحديث ومعرفة حكم الألباني عليه، مع صغر الحجم حيث إنما

(12) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2/ 284.

مطبوعة في ثلاثة مجلدات فقط، مجلدان للصحيح، ومجلد للضعيف، ومجموع أحاديث صحيح الجامع الصغير (8202)، ومجموع أحاديث ضعيف الجامع الصغير (6452).

4. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني الدمشقي ت (1162هـ)، وهو مطبوع في مجلدين، وعدد أحاديثه (3281).
5. موسوعة أطراف الحديث لمحمد السعيد بسيوني زغلول، وهي موسوعة كبيرة جدا تشمل فهرس أطراف أحاديث (150) كتابا من كتب الحديث، وهذه الموسوعة مطبوعة في أحد عشر مجلدا، ولها ذيل في أربعة مجلدات، وعدد الأحاديث والآثار فيها (299871) أي ثلاثمائة ألف حديث وأثر تقريبا.

ويحسن بالباحث أن يستفيد من فهارس الأحاديث الملحقة بتحقيقات كتب الحديث، فإنها مرتبة على حروف المعجم بذكر أول لفظة في الحديث.

ومن الكتب المصنفة لتسهيل البحث عن طريق لفظة بارزة في المتن:

كتاب: (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث)، لمجموعة من المستشرقين.

وهذا الكتاب مختص بالكتب التسعة (الستة والموطأ وسنن الدارمي ومسند أحمد)، وقد كان هذا الكتاب مفيدا جدا عند المتأخرين قبل وجود الحواسيب (الكمبيوترات)، أما بعد وجود الحواسيب والموسوعات المكتبية هجر الناس هذا الكتاب، وصارت أسهل وسيلة للبحث عن الحديث هي عن طريق الحاسوب باستخدام الموسوعات المكتبية ومن أشهرها وأنفعها: المكتبة الشاملة، فيحدد الباحث الكتاب الذي يريد أن يبحث عن الحديث فيها أو يختار جميع كتب الحديث ثم يكتب في خانة البحث كلمة بارزة من الحديث، وبضغطة زر تظهر تلك الكلمة من جميع الكتب المحددة للبحث فيها.

ومن الكتب المصنفة لتسهيل البحث عن طريق موضوع الحديث:

كتاب مفتاح كنوز السنة للمستشرق الدكتور (أرند جاي فنسك)، وقد نقله إلى العربية الأستاذ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي.

وهو كتاب مرتب على الأبواب يدلك على موضع وجود الحديث في الكتب التسعة مع مسند الطيالسي، ومسند زيد بن علي، وسيرة ابن هشام، وكتاب المغازي للواقدي، وكتاب الطبقات الكبير لابن سعد، وقد هجر أكثر الباحثين هذا الكتاب أيضا بعد ظهور الحواسيب ووجود الموسوعات المكتبية.

ومما ينفع في هذا الباب: جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ لابن الأثير ت (606هـ).

وكتاب (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) للحافظ الهيثمي ت (807هـ).

وكتاب جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزَّوائِد لمحمد المغربي المالكي ت (1094هـ).

وكتاب الترغيب والترهيب للإمام المنذري ت (656هـ).

ورياض الصالحين للإمام النووي ت (676هـ) وهو مفيد وإن كان مختصرا.

والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام مُحَمَّد بن علي الشوكاني ت (1250هـ).

وإذا كان الموضوع في الأحكام فيمكن الرجوع إلى الكتب الجامعة لأحاديث الأحكام كالمنتقى في أحاديث الأحكام للمجد بن تيمية ت (652هـ)، وبلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ت (852هـ).

ومن الكتب المصنفة للبحث عن الحديث عن طريق البحث في أحاديث الصحابي:

كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام الحافظ المزي ت (742هـ)، وهو من أعظم الكتب نفعا للبحث عن الأحاديث عند طريق البحث في أحاديث الصحابي، وهو مطبوع في ثلاثة عشر مجلدا، وعدد أحاديثه (19626)، وهو يذكر طرف الحديث ويبين من أخرجه مع ذكر الأسانيد.

وقد اشتمل كتاب تحفة الأشراف على الكتب الستة، وبعض مصنفات أصحابها الأخرى، ورتب المزي كتابه على حسب أسماء الصحابة، إذ رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم، ثم رتب أحاديث كل صحابي على وفق أسماء الرواة عنه من التابعين، ثم رتب أحاديث كل تابعي عن ذلك الصحابي على وفق أسماء من روى عنه، وهكذا. ومن دقة المزي واعتناءه بالعلل أنه يذكر اختلاف الرواة كثيراً، وينبه على وقوع الغلط في المتن أو اسم رجل، فجمع إلى الأطراف عللا وتراجم[13].

قال ابن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه النكت الظراف على الأطراف: "إن من الكتب الجليلة المصنَّفة في علوم الحديث كتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف تأليف شيخ شيوخنا الحافظ أبي الحجاج: يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المِزّي، وقد حصل الانتفاع به شرقاً وغرباً، وتنافس العلماء في تحصيله بعداً وقرباً".

فهي كتب المسانيد والمعاجم كمسند أحمد والمعجم الكبير للطبراني، وأيضا يمكن الاستفادة من فهارس الكتب التي يذكر فيها اسم الصحابي الراوي للحديث.

(13) الميسر في علم تخريج الحديث النبوي لعبد القادر المحمدي ص24.



2- جمع طرق الحديث:

أي جمع الأسانيد للحديث الواحد باعتبار الصحابي الواحد؛ لأن حديث كل صحابي يعد مستقلاً عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

والطرق جمع طريق، والطريق: هو سلسلة رجال السند الموصلة إلى موضع التفرد ولو إلى الصحابي، فبعض الأحاديث أفراد ليس لها إلا إسناد واحد، وبعضها لها إسنادان أو ثلاثة أو... عشرة إلخ.

مثال:

لنأخذ أول حديث في صحيح البخاري وهو حديث: (إنما الأعمال بالنيات) ونجمع طرقه:

قال البُخَارِي في أول حديث في صحيحه (1): حدَّثنا الحُمَيْدِي، عَبْد اللهِ بن الزُّبَيْر، قال: حدَّثنا سُفْيان. وفي (54) قال البخاري أيضا: حدَّثنا عَبْد اللهِ بن مَسْلَمَة، قال: أَخْبَرنا مالك. وفي (2529) قال: حدَّثنا مُحَمد بن كَثِير، عن سُفْيان. وفي (3898) قال: حدَّثنا مُسَدَّد، قال: حدَّثنا حَمَّاد بن زَيْد. وفي (5070) قال: حدَّثنا يَحيى بن قزعة، قال: حدَّثنا مالك. وفي (6689) قال: حدَّثنا قُتَيْبَة بن سَعِيد، قال: حدَّثنا عَبْد الوَهَّاب. وفي (6953) قال: حدَّثنا أبو النُّعْمان، قال: حدَّثنا حَمَّاد بن زَيْد. فهؤلاء سبعة من مشايخ البخاري يروي الإمام البخاري الحديث من طريقهم في سبعة مواضع من صحيحه وكلهم يروونه عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني مُحَمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمِي، أنه سَمِعَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الْمِنْبَرِ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ".

وأخرجه الحُمَيْدِي في مسنده (28) قال: حدَّثنا سُفْيان. و"أحمد" في مسنده (168) قال: حدَّثنا سُفْيان. ورواه أحمد أيضا في مسنده عن شيخ آخر (300) قال: حدَّثنا يَزِيد. وأخرجه "مسلم" في صحيحه (4962) قال: حدَّثنا عَبْد اللهِ بن مَسْلَمَة بن قَعْنَب، قال: حدَّثنا مالك. وفي (4963) قال: حدَّثنا مُحَمد بن رمح ابن المهاجر، قال: أَخْبَرنا اللَّيْث، ورواه الإمام مسلم أيضا في صحيحه عن شيخ ثان فقال: حدَّثنا أبو الرَّبِيع العتكي، قال: حدَّثنا حَمَّاد بن زَيْد ورواه مسلم أيضا عن شيخ ثالث فقال: وحدَّثنا مُحَمد ابن المثَنَّى، قال: حدَّثنا عَبْد الوَهَّاب، يعني الثَّقَفِي ورواه مسلم أيضا عن شيخ رابع فقال: وحدَّثنا إِسْحَاق بن إبراهيم، قال: أَخْبَرنا أبو خالد الأَحْمَر، سُلَيْمان بن حَيَّان ورواه مسلم أيضا عن شيخ خامس فقال: وحدَّثنا مُحَمد بن عَبْد الله بن نُمَيْر، قال: حدَّثنا حَفْص، يعني ابن غِيَاث، ويَزِيد بن هارون ورواه مسلم أيضا عن شيخ سادس فقال: وحدَّثنا مُحَمد بن العَلاَء الهَمْدَانِي، قال: حدَّثنا ابن

المبَارك ورواه مسلم أيضا عن شيخ سابع فقال: وحدَّثنا ابن أَبي عُمَر، حدَّثنا سُفْيان. وأخرجه "أبو داود" (2201) قال: حدَّثنا مُحَمد بن كَثِير، قال: أَخْبَرنا سُفْيان. وأخرجه "ابن ماجه" (4227) قال: حدَّثنا أبو بَكْر بن أَبي شَيْبَة، قال: حدَّثنا يَزِيد بن هارون ورواه ابن ماجه أيضا عن شيخ ثان فقال: وحدَّثنا مُحَمد بن رمح، قال: أنبأنا اللَّيْث بن سَعْد. وأخرجه "التِّرمِذي" (1647) قال: حدَّثنا مُحَمد بن المثَنَّى، قال: حدَّثنا عَبْد الوَهَّاب الثَّقَفِي. وأخرجه "النَّسائي"58/1، قال: أَخْبَرنا يَحيى بن حَبِيب بن عربي، عن حَمَّاد ورواه النسائي أيضا عن شيخ ثان فقال: وأخبرنا سُلَيْمان بن مَنْصُور، قال: أنبأنا عَبْد اللهِ بن المبَارك. ورواه النسائي أيضا عن شيخ ثالث 58/1 فقال: قال: الحارث بن مِسْكين، قراءة عليه وأنا أسمع، عن ابن القاسم، قال: أخبرني مالك. ورواه النسائي أيضا عن شيخ رابع 158/6فقال: أَخْبَرنا عَمْرو بن مَنْصُور، قال: حدَّثنا عَبْد اللهِ بن مَسْلَمَة، قال: حدَّثنا مالك. ورواه النسائي أيضا عن شيخ رابع /13، وفي فقال: أَخْبَرنا إِسْحَاق بن إبراهيم، قال: أنبأنا سُلَيْمان بن حَيَّان. وأخرجه "ابن خزيمة" في صحيحه (142) قال: حدَّثنا يَحيى بن حَبِيب بن عربي الحارثي، وأحمد بن عَبْدَة الضَّبِّيّ، قالا: حدَّثنا حَمَّاد بن زَيْد. ورواه ابن خزيمة أيضا عن شيخ ثان (143) فقال: حدَّثنا مُحَمد بن الوَلِيد، قال: حدَّثنا عَبْد الوَهَّاب، يعني ابن عَبْد المجِيد الثَّقَفِي.

وهؤلاء العشرة (سُفْيان بن عُيَيْنَة، ويَزِيد بن هارون، ومالك، وسُفْيان الثَّوْرِي، وحَمَّاد بن زَيْد، وعَبْد الوَهَّاب، والليث بن سَعْد، وأبو خالد الأَحْمَر، وحفص بن غِيَاث، وعَبْد اللهِ بن المبَارك) عن يَحيى بن سَعِيد الأَنْصَارِيّ، قال: أخبرني مُحَمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمِي، أنه سَمِعَ علقمة بن وَقَّاص اللَّيْثِي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وذكر الحديث.



3- تحديد موضع التفرد في الإسناد:

الحديث الذي يرويه الصحابي يرويه عنه أحد التابعين أو اثنان أو أكثر من التابعين، ثم كل راو من التابعين يرويه عنه راوٍ أو أكثر من أتباع التابعين وهكذا، فيكون الحديث كالأهرام يرويه صحابي مثلا ثم عنه ثلاثة من الرواة مثلا ثم عنهم عشرة مثلا ثم عنهم خمسون وهكذا، وبجمع طرق الحديث يعرف المحدثون مخرج الحديث وهو موضع التفرد، ويعرفون من زاد ومن نقص ومن أخطأ ومن يكذب؛ لأنهم يقارنون روايات الراوي بروايات زملائه فينظرون من تابعه عن شيخه أو أنه تفرد بالرواية عن شيخه، فينظرون من تابع شيخ شيخه وهكذا.

ويبدأ البحث عن موطن الغرابة في الإسناد من مخرج الحديث الأعلى (الصحابي) لنعرف كم راوٍ روى عنه، فإذا انفرد به راوٍ واحد من التابعين ننزل لننظر كم رواه عن هذا التابعي.. وهكذا، وفائدة معرفة موضع التفرد هو معرفة المتابعات التامة والقاصرة التي تزيل غرابة الإسناد، فمثلا في حديث: (إنما الأعمال بالنيات) نجد أنه تفرد بروايته يحيى بن سعيد الأنصاري، فكل الأسانيد ترجع إليه، فهو مخرج الحديث.

وهذا مثال لتدريب الطالب على جمع طرق الحديث وتحديد موضع التفرد في الإسناد:

قال الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه (2085): " حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم، كلهم يخبره، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء»، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن نمير، وأبو أسامة، ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، ح وحدثنا مُحَمَّد بن المثنى، وعبيد الله بن سعيد، قالا: حدثنا يحيى وهو القطان، كلهم عن عبيد الله، ح وحدثنا أبو الربيع، وأبو كامل، قالا: حدثنا حماد، ح وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل، كلاهما عن أيوب، ح وحدثنا قتيبة، وابن رمح، عن الليث بن سعد، ح وحدثنا هارون الأيلي، حدثنا ابن وهب، حدثني أسامة، كل هؤلاء عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث مالك، وزادوا فيه يوم القيامة. وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمر بن مُحَمَّد، عن أبيه، وسالم بن عبد الله، ونافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الذي يجر ثيابه من الخيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة»، وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا علي بن مسهر، عن الشيباني، ح وحدثنا ابن المثنى، حدثنا مُحَمَّد بن جعفر، حدثنا شعبة، كلاهما عن محارب بن دثار، وجبلة بن سحيم، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديثهم. وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا حنظلة، قال: سمعت سالما، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من جر ثوبه من الخيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، وحدثنا ابن نمير، حدثنا

إسحاق بن سليمان، حدثنا حنظلة بن أبي سفيان، قال: سمعت ابن عمر، يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثله، غير أنه قال: «ثيابه». وحدثنا مُحَمَّد بن المثنى، حدثنا مُحَمَّد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت مسلم بن يناق، يحدث عن ابن عمر، أنه رأى رجلا يجر إزاره، فقال: ممن أنت؟ فانتسب له، فإذا رجل من بني ليث، فعرفه ابن عمر، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأذني هاتين، يقول: «من جر إزاره لا يريد بذلك إلا المخيلة، فإن الله لا ينظر إليه يوم القيامة»، وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبد الملك يعني ابن أبي سليمان، ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا أبو يونس، ح وحدثنا ابن أبي خلف، حدثنا يحيى بن أبي بكير، حدثني إبراهيم يعني ابن نافع، كلهم عن مسلم بن يناق، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله، غير أن في حديث أبي يونس، عن مسلم أبي الحسن، وفي روايتهم جميعا: من جر إزاره ولم يقولوا: ثوبه. وحدثني مُحَمَّد بن حاتم، وهارون بن عبد الله، وابن أبي خلف، وألفاظهم متقاربة، قالوا: حدثنا روح بن عبادة، حدثنا ابن جريج، قال: سمعت مُحَمَّد بن عباد بن جعفر، يقول: أمرت مسلم بن يسار، مولى نافع بن عبد الحارث، أن يسأل ابن عمر، قال: وأنا جالس بينهما، أسمعت من النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يجر إزاره من الخيلاء شيئا؟ قال: سمعته يقول: «لا ينظر الله إليه يوم القيامة»" انتهى من صحيح مسلم.

فعند جمع طرق هذا الحديث، انظر أولا إلى صحابي الحديث وهو ابن عمر، ثم اجمع من رواه عنه من التابعين، ثم اجمع من رواه عن كل تابعي، وهكذا إلى أن تصل إلى شيوخ مسلم، وستعرف عدد شيوخ مسلم الذين روى مسلم عنهم هذا الحديث، ومشايخ كل واحد منهم، ومكان التقاء طرقهم.



4- ترجمة رجال الإسناد:

معنى ترجمة الراوي: معرفة حاله من حيث العدالة والضبط، والرواة على أقسام من حيث توثيقهم أو عدمه، فمنهم الثقة، وهم مراتب، ومنهم الضعفاء وهم مراتب، ومنهم المتروكون.

والمرجع في معرفة ترجمة الرواة كتب الرجال، وتسمى كتب التراجم وتسمى أيضا كتب الجرح والتعديل، وقد صنف علماء الجرح والتعديل كتبا متنوعة في التراجم، فمنهم من صنف في الثقات، ومنهم من صنف في الضعفاء، ومنهم من صنف في تراجم الرواة مطلقاً، ومنهم من صنف في تراجم رجال كتب معينة، ومنهم من صنف في تراجم رواة بلد معين أو في المدلسين، ومن أهمها:

1- التاريخ الكبير والأوسط للبخاري، محمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي ت 256هـ، والتاريخ الكبير من أعظم كتب الرجال فائدة، وهو مطبوع في ثمانية مجلدات وعدد تراجمه (3652)، والتاريخ الأوسط مطبوع في مجلدين وعدد تراجمه (2997).
2- الضعفاء للبخاري أيضا، وهو كتاب صغير عدد تراجمه (442).
3- الضعفاء والمتروكين للنسائي، أحمد بن شعيب النسائي 303هـ، وهو كتاب صغير عدد تراجمه (675).
4- الثقات لابن حبان أبي حاتم محمد بن حبان البستي 354هـ، وهو مطبوع في تسعة مجلدات، وعدد تراجمه (16508).
5- المجروحين لابن حبان أيضا، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات، وعدد تراجمه (1284).
6- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم مُحمَّد بن إدريس الحنظليّ أبي حَاتم الرَّازيّ 327هـ، وهو مطبوع في تسعة مجلدات، وعدد تراجمه (2383).
7- الضعفاء الكبير للعُقيلي محمد بن عمر العقيلي 322هـ، وهو مطبوع في أربعة مجلدات، وعدد تراجمه (2101).
8- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، عبدالله بن عدي الجرجاني 360هـ، وهو أعظم الكتب في بابه، مطبوع في تسعة مجلدات، وعدد تراجمه (2205).
9- ميزان الاعتدال للذهبي، مُحمَّد بن أحمد أبي عبد الله الذهبيّ الحافظ 748هـ، وهو كتاب جامع جليل، مطبوع في أربعة مجلدات، وعدد تراجمه (11053).
10- لسان الميزان لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل شهاب الدين العسقلاني 852هـ، وهو مطبوع في تسعة مجلدات، وعدد تراجمه (3577).
11- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج المزي ت (743هـ).

وهذا الكتاب أعظم مرجع لتراجم رجال الرواة المذكورين في الكتب الستة، وهو أفضل من أصله: الكمال في أسماء الرجال، لعبد الغني المقدسي ت (600هـ)، فقد هذبه الحافظ المزي وأضاف إلى معظم تراجم الأصل مادة تاريخية جديدة في شيوخ صاحب الترجمة، والرواة عنه، وما قيل فيه من جرح أو تعديل أو توثيق، وتاريخ مولده أو وفاته، ونحو ذلك، فتوسعت معظم التراجم توسعا كبيرا، وهو مطبوع في خمسة وثلاثين مجلدا، وقد بلغت التراجم فيه (8041) ترجمة.

وقد اختصره الذهبي في كتابه تذهيب التهذيب.

واختصره ابن حجر العسقلاني مع زيادة فوائد في كتاب أسماه تهذيب التهذيب، ثم اختصر ابن حجر كتابه تهذيب التهذيب في كتاب لطيف في مجلد أسماه تقريب التهذيب.

ومن كتب الرجال التي اختصت بتراجم الصحابة الكرام:

1- الاستيعاب في حياة الصحابة، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله 463هـ.

2- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لابن الأثير، أبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الجزري المعروف بابن الأثير630هـ.

3- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، مطبوع في ثمانية مجلدات، وعدد تراجمه (12308)، وهو أفضل كتب تراجم الصحابة وأجمعها، ولكن القراءة فيه تستوجب يقظة وتركيزا وإمعانا، والقارئ مطالب بذلك إن شاء الوصول إلى الدقة والصواب، فإن الحافظ ابن حجر قسم الكتاب إلى أربعة أقسام هي:

القسم الأوّل: خاص بتراجم الذين وردت صحبتهم بطريق الرواية عنهم أو عن غيرهم، ومهما كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، وشملت تراجم هذا القسم أولئك الذين وقع ذكرهم بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

القسم الثّاني: خصّصه لتراجم من ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي صلّى اللّه عليه وسلم لبعض الصحابة من النساء والرجال وقد مات النبي صلّى اللّه عليه وسلم وهم دون سن التمييز، وبين أن ذكر هؤلاء الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق لغلبة الظنّ على أنه صلّى اللّه عليه وسلم رآهم؛ لأنّ الصحابة رضي اللّه عنهم كانوا حريصين على إحضار أولادهم عنده عند ولادتهم ليحنكهم ويسميهم تبركا به، وبين أن أحاديث هؤلاء عن النبي صلّى اللّه عليه وسلم من قبيل المراسيل عند المحققين من أهل العلم بالحديث.

القسم الثالث: خاصّ بتراجم أولئك الذين ذكروا في الكتب من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية



والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبيّ صلّى الله عليه وسلم ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا صحابة باتفاق أهل العلم بالحديث، وأحاديثهم عن النبي صلّى الله عليه وسلم مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث.

القسم الرّابع: خاص بتراجم الذين ذكروا في كتب تراجم الصحابة على سبيل الوهم والغلط، وبيان ذلك بالأدلة وبأسلوب أهل الحديث وطرائقهم(14).

ومن كتب الرجال الخاصة بتواريخ البلدان التي يترجم مؤلفوها لعلماء بلدة معينة ولمن دخلها من العلماء:

1- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (463هـ)، وهو مطبوع في ستة عشر مجلدا، وبلغت تراجمه (7831) ترجمة.

2- تاريخ دمشق لأبي قاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر ت (571هـ)، وهو مطبوع في ثمانين مجلدا، وبلغت تراجمه (10226) ترجمة.

ومن كتب الرجال المصنفة في المدلسين:

1- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد العلائي ت (761) هـ، وهو عظيم الفائدة جدا مع صغره.

2- طبقات المدلسين لابن حجر، وهو جزء صغير ذكر ابن حجر فيه (152) راويا ممن وصفوا بالتدليس، وجعلهم على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف بالتدليس إلا نادرا كيحيى بن سعيد الأنصاري.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقا، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي.

الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من

(14) انظر مقدمة كتاب الإصابة لابن حجر تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي مُحَمَّد معوض (1/125-126).

كان ضعفه يسيرا.

كيفية معرفة علماء الجرح والتعديل بحال الرواة:

علماء الجرح والتعديل هم كبار علماء المحدثين، وقد جمعوا بين سعة الحفظ ودقة النظر والنقد، مع العدل والإنصاف؛ لذا فقد كانوا يحرصون على جمع الحديث الواحد بالأسانيد المتكاثرة، ثم يقارنون بين رواية الرواة ليعلموا من أصاب منهم ومن أخطأ، وليتبين لهم الصادق من الكاذب، وليميزوا درجاتهم في الحفظ والإتقان.

قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه (1/ 7): "وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله".

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله في كتابه الجرح والتعديل (1/ 5 – 7): " وجب أن نميز بين عدول الرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة. ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواة حُق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات. وأن يُعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه، ليُعرف به أدلة هذا الدين.

وليُعرف أهل الكذب تخرصا، وأهل الكذب وهما، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه ولا يُعبأ به ولا يُعمل عليه، ويُكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار.

ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم؛ ليُعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح. ويُعرف من كان منهم عدلا في نفسه من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه. ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يُترك حديثه ويطرح روايته ويُسقط ولا يُشتغل به" انتهى بتصرف واختصار.

والمحدثون رحمهم الله لا يحابون أحدا، لا قريبا ولا بعيدا، ولا حبيبا إليهم ولا بغيضا، والعبرة عندهم في قبول الحديث بالحفظ والعدالة وترك المخالفة؛ ولذا نجدهم يضعفون أحاديث بعض الصالحين والزهاد



والقراء الكبار والفقهاء الأجلاء لكونهم لم يضبطوا الأحاديث التي رووها، أو رووا ما لم يتابعهم عليها متابع من أقرانهم عن شيوخهم، وكثر تفردهم بأشياء لا يُتابعون عليها عن شيوخهم ولا عن شيوخ شيوخهم، فظهر للمحدثين كثرة أغلاطهم في الأسانيد أو في المتون فضعفوا أحاديثهم وإن كانوا يحبونهم ويجلونهم لصلاحهم وزهدهم ودينهم وفقههم، وهذه بعض الأمثلة التي تثبت إنصافهم:

1- **فرقد بن يعقوب السبخي**، قال يحيى بْن سَعِيد القطان: ما يعجبني الحديث عنه، وَقَال أحمد بْن حنبل: رجل صالح، ليس بقوي في الحديث، لم يكن صاحب حديث، وقَال البُخارِيُّ: في حديثه مناكير، وَقَال يعقوب بْن شَيْبَة: رجل صالح، ضعيف الحديث جدا. وَقَال أَبُو حاتم: ليس بقوي فِي الحديث. وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ: كان يعد من صالحي أهل البصرة. وليس هو كثير الحديث. انتهى مختصرا من تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي (23/ 164 - 167).

2- **يزيد بن أبان الرقاشي الزاهد العابد واعظ أهل البصرة**، قال النسائي وغيره: متروك، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف، وقال أحمد: كان يزيد منكر الحديث، وقال يحيى بن معين: في حديثه ضعف. وقال الفلاس: ليس بالقوى. انتهى مختصرا بتصرف من ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي (4/ 418).

3- **مُحَمَّد بن الفضل بن عطية**، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (3/ 492): " ضعيف متروك بالإجماع على زهده وعبادته"، وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (4/ 248): " سكن بخارى وحدث بها بمناكير وأحاديث معضلة، وقدم بغداد، وحج ستا وثلاثين أو سبعا وثلاثين حجة".

4- **عبد الله بن جعفر بن نجيح**، والد الإمام الجهبذ علي بن المديني، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (401/2): "متفق على ضعفه، قال ابن المديني: أبي ضعيف!! وقال يحيى: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدا، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الجوزجاني: واه".

5- **حفص بن سُلَيْمان الأسدي الكوفي القَارِئ المشهور**، صاحب عاصم بن أَبِي النجود في القراءة، وأكثر المسلمين اليوم يقرأون القرآن على روايته، لكنه في الحديث ضعيف جدا، لم يكن يكذب ولكنه شُغل بالقرآن عن الحديث فلم يضبط ما رواه من الحديث فاختلطت عليه الأسانيد؛ فضعفه أهل الحديث ولم يحابوه مع معرفتهم بجلالته ومنزلته في القرآن، ذكره الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين وقال عنه (1/ 255): "كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع، سمعت مُحَمَّد بن محمود يقول: سمعت الدارمي يقول: سألت يحيى بن معين عن حفص بن سليمان الأسدي فقال: ليس بثقة" انتهى، وذكره الإمام العقيلي في كتابه الضعفاء الكبير (1/ 270) وقال: "حدثنا عبد الله قال: سمعت أبي [هو أحمد بن حنبل] يقول: حفص بن سليمان القارئ متروك

الحديث. حدثنا مُحَّد بن عبد الحميد السهمي قال: حدثنا أحمد بن مُحَّد الحضرمي قال: سألت يحي بن معين عن حفص بن سليمان قال: ليس بشيء. حدثنا أحمد بن محمود الهروي قال: حدثنا عثمان بن سعيد قال: سألت يحي بن معين عن حفص بن سليمان الأسدي الكوفي: كيف حديثه؟ قال: ليس بثقة. حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: حفص بن سليمان الأسدي تركوه" انتهى مختصرا.

6- **صالح بن مُحَّد بن زائدة المدني العابد المجاهد،** كان صاحب ليل وتأله وجهاد في سبيل الله ومع هذا قال عنه يَحْيى بْن مَعِين: ضعيف الحديث. وسرد الحافظ الكبير ابنُ عَدِي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 89) بعض أحاديثه الضعاف ثم قال: ولصالح بن مُحَمد بن زائدة غير ما ذكرت من الْحَدِيث، وبعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها فيه إنكار، وليس لَهُ من الْحَدِيث إلا القليل، وَهو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم.

7- **الإمام أبو حنيفة النعمان الكوفي،** أحد الأئمة الأربعة المشهورين في الآفاق، قال عنه الإمام الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، ومع هذا ضعفه المحدثون من قِبل حفظه، فهو إمام في الفقه لكنه ضعيف عندهم في الحديث، انظر ترجمته في كتاب ميزان الاعتدال (4/ 265) وتاريخ بغداد (15/ 444) وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (29/ 433).

8- **الإمام نُعيم بن حماد الخزاعي، المروزي، الفرضي،** صاحب التصانيف وأول من صنف المسند، وكان من أعلم الناس بالفرائض، وكان إماما في السنة شديدا على أهل الأهواء ومحبوبا عند أهل السنة، وحُبس في فتنة خلق القرآن ومات في حبسه مقيدا، وأوصى أن يدفن بقيوده ليخاصم من حبسه ظلما، ومع هذا ضعفه كثير من المحدثين، ولو حابوا أحدا لحابوه، قال عنه أبو زرعة الدمشقي: يصل أحاديث يوقفها الناس، وقال الإمام أبو داود: عن نعيم بن حماد نحو عشرين حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها أصل، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: سمعت النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد وتقدمه في العلم والمعرفة والسنن، ثم قيل له في قبول حديثه، فقال: قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حد من لا يحتج به، وقال الحافظ الذهبي: نُعيم من كبار أوعية العلم، لكنه لا تركن النفس إلى رواياته، وقال الذهبي أيضا: لا يجوز لأحد أن يحتج به، وقد صنف كتاب الفتن فأتى فيه بعجائب ومناكير. وقال ابن عدي عقيب ما ساق له من المناكير: وقد كان أحد من يتصلب في السنة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أُنكر عليه هو ما ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيما. انتهى باختصار من سير أعلام النبلاء للذهبي (17/9).

فهذه الأمثلة تبين بوضوح أن المحدثين لا يحابون أحدا، فقد يضعفون من يجلونه إذا كان لا يحفظ



حديثه، ويوثقون من يحفظ حديثه الذي سمعه من شيوخه ولو كان يخالفهم في المذهب، فقصدهم حفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وتمييز صحيحها من سقيمها، وأفنوا أعمارهم في هذا السبيل، فتفرغوا لحفظ السنة بمتونها وأسانيدها، وأتعبوا أنفسهم في جمع طرق الأحاديث وتمييز روايات الرواة، والميزان عندهم في نقد الرواة هو الحفظ والإتقان والعدالة، وعدم الخطأ والمخالفة والشذوذ، من غير محاباة لأحد، وكيف يحابون أحدا على سنة رسول الله التي عاشوا من أجل حفظها، وتخصصوا في تمييز صحيحها من سقيمها؟!!

ومن إنصافهم أنهم وثَّقوا كثيرا من الرواة مع كونهم من القدرية أو المرجئة أو الشيعة، ورووا أحاديثهم وقبلوها وصححوها، ولم يمنعهم مخالفتهم في المذهب من إنصافهم ورواية حديثهم وقبوله والاحتجاج به؛ لأن مقصدهم حفظ السنة فمن جاءهم بحديث ضبطه عن شيخه بالسند المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قبلوه، واستحق عندهم أن يقبلوا رأسه، لضبطه لذلك الحديث عن رسول الله صلى اله عليه وسلم.

والناظر في كتب الجرح والتعديل يجد كثيرا من رواة الشيعة وثقهم أهل الحديث رحمهم الله، لصدقهم وضبطهم لما رووه، وينبغي التنبه إلى أن تشيع أولئك الرواة ليس كتشيع متأخري الشيعة الذين يدعون غير الله، ويؤمنون بغيبة المهدي المنتظر، ويجيزون المتعة، ويدينون بالتقية، وغير ذلك من الطامات، وإنما كان تشيع بعض المحدثين من الرواة هو في تقديمهم علي بن أبي طالب على عثمان بن عفان رضي الله عنهما، والأمر في هذا سهل، قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (16/ 457):" ليس تفضيل علي برفض، ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكل من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء – رضي الله عنهما –، ولكن جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الإمام علي، وإليه نذهب، والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما – بلا شك – أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبهما واعتقد أنهما ليسا بإمامي هدى فهو من غلاة الرافضة أبعدهم الله " انتهى.

وهؤلاء بعض رواة الشيعة الذين وثقهم أهل الحديث كما في كتب الجرح والتعديل المشهورة:

1- جاء في سؤالات ابن الجنيد لإمام الجرح والتعديل يحي بن معين (ص: 421): " سألت يحي بن معين عن سعيد بن خثيم الهلالي، فقال: «شيخ كوفي ليس به بأس ثقة»، فقال رجل ليحيى: شيعي؟ قال: «وشيعي ثقة، وقدري ثقة»"، ونقله الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال (2/ 133) والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (4/ 23).

2- جاء في سؤالات ابن الجنيد أيضا (ص: 435): "سمعت يحي بن معين ذكر حسينًا الأشقر،

فقال: «كان من الشيعة المغلية الكبار»، قلت: فكيف حديثه؟ قال: «لا بأس به»، قلت: صدوق؟ قال: «نعم، كتبت عنه عن أبي كدينة ويعقوب القمي»" ونقله الحافظ المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 519) وابن حجر في تهذيب التهذيب (2/ 337).

3- جاء في تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (1 / 110): وسمعت يحيى يقول: جعفر الأحمر شيعي ثقة.

4- جاء في تاريخ ابن معين رواية الدوري (3 / 333): سَمِعت يحيى يَقُول: فطر بن خَليفَة ثِقَة وَهُوَ شيعي.

5- عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي، قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال (2/379): "من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، لكنه صادق في الحديث "، وجاء في سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 253): قلت: فَعبَّاد بن يَعْقُوب الروَاجِنِي قَالَ: شيعي صَدُوق. ونقل المزي في ترجمته في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14/ 177) عن الحاكم قال: كَانَ أَبُو بَكْر بْن خزيمة يَقُول: حَدَّثَنَا الثقة فِي روايته، المتهم فِي دينه عباد بن يعقوب.

6- علي بن المنذر بن زيد الأَودِيّ، قال النَّسَائي: شيعي محض ثقة. انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال (21 / 147).

7- عبد الملك بن مسلم بن سلام الحنفي أبو سلام الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: ثقة شيعي، انظر تقريب التهذيب (ص: 365).

8- علي بن غراب، جاء في سؤالات ابن الجنيد (ص: 488): سألت يحيى عن علي بن غراب، فقال: «ما أرى كان به بأس، كان من الشيعة، وما كان ممن يكذب»، وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (7 / 372): " قال الحسين بن إدريس: سألت مُحَمَّد بن عبد الله بن عمار عن علي بن غراب فقال: كان صاحب حديث بصيرا به قلت: أليس هو ضعيفا؟ قال: إنه كان يتشيع ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذابا للتشيع أو القدر، ولست براو عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح الموصلي!! وقال ابن قانع:كوفي شيعي ثقة، وقال ابن شاهين: قال عثمان بن أبي شيبة: ثقة، ووقع في العلل للدارقطني بعد أن ذكر جماعة من جملتهم علي بن غراب فوصفهم بأنهم ثقات حفاظ".

9- مُحَمَّد بن فضيل بن غزوان الكوفي، روى عنه أصحاب الكتب الستة: البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وروى عنه أحمد بن حنبل مع كونه شيعيا؛ لأنه كان ثقة لا يكذب



ويحفظ حديثه، قال حرب بْن إِسْمَاعِيل عَن أحمد بن حنبل: كان يتشيع، وكان حسن الحديث، وَقَال عثمان بْن سَعِيد الدارمي عَن يحيى بْن مَعِين: ثقة. وَقَال أبو زُرْعَة: صدوق من أهل العلم، وَقَال أَبُو حَاتِم: شيخ، وَقَال أَبُو دَاوُدَ: كان شيعيا محترقا. وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات" وَقَال: كان يغلو في التشيع. انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (26/ 297).

10- عدي بن ثابت الأنصاري، قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال (3/ 61): "عالم الشيعة وصادقهم وقاصهم وإمام مسجدهم، ولو كانت الشيعة مثله لقل شرهم. قال المسعودي: ما أدركنا أحدا أقول بقول الشيعة من عدي بن ثابت. وثقه أحمد، وأحمد العجلي، والنسائي"، روى له الجماعة أصحاب الكتب الستة[15].

(15) انظر رسالتي: قبول أهل الحديث لرواية الشيعة الثقات.

ألفاظ الجرح والتعديل:

قال الحافظ ابن أبي حاتم ت (327هـ):" وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت: فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به: فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا، وإذا قالوا: ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه يعتبر به، وإذا قالوا: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة (16)".

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي ت (795هـ):" رواة الحديث أربعة أقسام: من هو متهم بالكذب. ومن هو صادق لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم لسوء حفظه، وهذان القسمان متروكان.

ومن هو صادق ويغلط أحياناً، وهذا القسم هو المحتج بحديثه.

ومن هو صادق ويخطئ كثيراً ويهم، لكن لا يغلب الخطأ عليه، وهؤلاء مختلف في الرواية عنهم والاحتجاج بهم. وبقي الكلام في أن بعض الرواة يختلف الحفاظ فيه من أي هذه الأقسام هو؟ فمنهم من يختلف فيه هل هو متهم بالكذب أم لا، ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن غلب على حديثه الغلط أم لا. ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن كثر غلطه وفحش، أم ممن قل خطؤه وندر(17)".

وقال الدكتور عبد القادر المحمدي: مراتب الرواة تدور على أربع مراتب:

– مرتبة الاحتجاج: وراويها يحتج بحديثه انفرد أم توبع.

– مرتبة الاختبار: وهم ثقات ولكن لا يحتج بحديثهم مطلقاً إلا بعد اختباره كأن يكون له أوهام أو تغير أو طرأ عليه طارئ فهو ليس ممن جُزم بضعفه مطلقاً أو توثيقه مطلقاً، كما ذكر ابن رجب رحمه الله بقوله: (وبقي الكلام في أن بعض الرواة يختلف الحفاظ فيه من أي هذه الأقسام..)، فراويها يختبر حديثه إما أنْ يوثق أو يضعف بحسب القرائن، ودائما تكون هناك علة ما تمنع من توثيق الرجل، فإن انتفت العلة المانعة احتج بحديثه منفرداً أو متابعاً، وإن رجحت العلة نزل الراوي إلى الاعتبار أو ربما رد أصلاً بسب تلك العلة كالمخالفة مثلاً، وإن كانت القرائن غير جلية ولا ترجح أحد الطرفين على الآخر يبقى

(16) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 37).
(17) شرح علل الترمذي لابن رجب (2/ 560).

في دائرة الاختبار (التوقف) حتى تأتي القرينة.

- مرتبة الاعتبار: ورواة هذه المرتبة لا يحتج بحديثهم مطلقاً، ولا يقبل حديث الراوي منهم ما لم يتابع فحديثه يصلح في المتابعات والشواهد (الاعتبار).

- مرتبة الترك: ورواتها لا يحتج بهم لا في الاحتجاج ولا في الاعتبار ولا يستشهد بحديثهم أصلاً[18].

5- الحكم على الحديث[19]:

هذه المرحلة مهمة للغاية ودقيقة، إذ يترتب عليها قبول الحديث أو رده، وليس كل باحث قادرا على الحكم على الحديث، فهو ليس سهلا كتخريج الحديث الذي يستطيع الإنسان تعلمه بسهولة، بل لا يتمكن من الحكم على الأحاديث إلا من مارس علم الحديث رواية ودراية، وأكثر من القراءة في كتب التخريج، حتى تصير عنده ملكة يستطيع بها دراسة الأسانيد والمتون والحكم عليها بما تستحقه من قبول أو رد، فليس الأمر سهلا ولا مستحيلا، وإنما العلم بالتعلم.

والدراسة تنصب على قسمين:

1 - دراسة الإسناد.

2 - دراسة المتن.

ومن المعلوم أن صحة الحديث تستلزم صحة السند والمتن جميعاً، ولا يصح إطلاق الصحة على الحديث لثقة رجال السند ما لم يسلم المتن من الشذوذ والعلة، وكذا المتن لا يصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يصح السند.

ولدراسة الإسناد لابد من الترجمة لكل الرواة لننظر في رواة طرق الحديث هل هم ثقات أو دون ذلك أو فيهم ضعيف أو متهم بالكذب، وهل يصح من الطرق شيء أو أنها صحت جميعها أو ربما لم يصح منها شيء.

فإن كان السند غريباً مطلقاً، أي ليس فيه متابعات ترجمنا لكل السند ثم حكمنا عليه بعد تتبع كتب العلل وأحكام الأئمة النقاد.

وإن كان السند فيه طرق متعددة نلاحظ موضع التفرد في الإسناد، ويمكننا الاستعانة بمخطط

(18) الميسر في علم تخريج الحديث النبوي لعبد القادر المحمدي ص 49.

(19) استفدت كثيرا في كتابة هذا المبحث من كتاب الميسر في علم تخريج الحديث النبوي لعبد القادر المحمدي ص52 وما بعدها.



لشجرة الرواة يسهل علينا تحديد موضع التفرد في السند، وفائدة معرفة موضع التفرد هي معرفة المتابعات التامة والقاصرة لتسهيل دراسة الإسناد، إذ لو ثبت ضعف المدار فإن الإسناد يبقى ضعيفاً ولو كان الرواة دون المدار كلهم ثقاتٍ، فحينئذٍ نستطيع أن نحكم ابتداءً بضعف السند، أما إن كان موضع التفرد ومن فوقه من رواة مرتبة الاحتجاج، فحينئذٍ ندرس رواة الطرق طريقاً طريقاً، فإن صح الإسناد من طريق واحد فالإسناد صحيح، وبقية الطرق متابعات له إن كان رواتها من رواة الاعتبار، وقد تصح جميعها، وقد يصح بعضها، وقد تكون بمجموعها حسنة، وقد لا تصح كلها، وحينئذٍ يعد الإسناد ضعيفاً، وهكذا.. وهذا إذا لم يكن هذا الإسناد معارضاً بإسناد أصح منه، أو حكم إمام ناقد بخلافه، كأن يكون معارضاً بإسنادٍ مرسلٍ، والمرسل هو الصواب، أو يكون أخطأ فيه راوٍ من رواته فرفعه، والصواب وقفه، إذ لابد من مراجعة كتب العلل كعلل ابن أبي حاتم، وعلل ابن المديني، وعلل أحمد، وعلل الدارقطني، وكتب التراجم كالجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والكامل في الضعفاء لابن عدي، والضعفاء الكبير للعقيلي، وميزان الاعتدال للذهبي، إذ يُذكر في هذه الكتب الأحاديث الأغاليط المنتقدة على الراوي في ترجمته ويُتكلم في علتها، ومن الكتب المفيدة كتاب أحاديث معلة ظاهرها الصحة للشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ومن الكتب التي تبين علل الأحاديث كتب التخريج مثل نصب الراية للزيلعي، والبدر المنير لابن الملقن، والتلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني، وكذلك تفسير الحافظ ابن كثير فإنه يتكلم كثيرا عن علة بعض الأحاديث التي يوردها في تفسيره إن كان فيها علة.

فإن صح الإسناد حينئذٍ يأتي دور المتن لدراسته، هل فيه شذوذ أو نكارة أو اضطراب أو هو سالم من العلل؟ ولكي نعرف هذه المشكلة نجمع طرق الحديث من المتابعات والشواهد، قال يحي بن معين:" لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه"، وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:" الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضا"، وقال الإمام علي بن المديني رحمه الله:" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه ".

فإن لم تجد علة في الحديث ووجدت المتن قد سلم من الشذوذ أو العلة فهذا يدل على أن المتن صحيح، وقبل أن تشرع في إطلاق حكمك على الحديث عليك الرجوع إلى أقوال الأئمة النقاد وأحكامهم والوقوف عند أقوال الأئمة المتقدمين، فإن اتفق المتقدمون على قبول حديثٍ أو رده فالأصل أنه لا يجوز مخالفتهم بوجه من الوجوه، أما إذا اختلفوا في حديث ما فلا مانع من دراسة أقوالهم والترجيح بينها وفق القواعد المقررة في التعارض والترجيح المعتبرة.

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله:" فإن أولئك الأئمة، كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود عاينوا الأصول

وعرفوا عللها "[20].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وبهذا التقرير يتبين عِظَمُ موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدةُ فحصهم، وقوةُ بحثهم، وصحةُ نظرهم، وتقدمُهم بما يوجب المصيرَ إلى تقليدهم في ذلك، والتسليمَ لهم فيه" [21].

وقال السخاوي رحمه الله: "ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابِهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابِهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجئ بعدهم مساوٍ لهم ولا مقاربٌ؛ أفاده العلائي، وقال: فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير وإن اختلَف النقل عنهم عُدِل إلى الترجيح"[22].

---

(20) الموقظة للذهبي ص 46.
(21) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر 2/ 726.
(22) فتح المغيث للسخاوي 1/ 237.

التخريج عن طريق الحاسب الآلي:

الحاسب الآلي (الكمبيوتر) من أعظم نعم الله تعالى على طلاب العلم في هذا العصر الحديث، والخدمة التي يقدمها للباحث خدمة كبيرة، وهو يمثل مؤسسة كاملة تساندك وتعينك في عملك، فالحديث الذي تحتاج إلى ساعات طوال لمعرفة مظانه أو جمع طرقه، يعطيك ذلك الحاسب في ضغطة زر واحدة!

فهو فِهرس يُنتفع به كما يُنتفع بالفهارس التي مر ذكرها، فهو يعين على معرفة اسم الراوي، أو الصحابي، أو لفظة في الحديث، وغيرها، ومع كل هذا فهو لا يعدو أن يكون فِهرساً، ولا يمكنه الاستقلال في الحكم، فالحكم على الأحاديث يحتاج إلى نظر وفقه واستنباط، وليس عملاً آلياً.

وأهم ميزات التخريج من خلال الحاسب الآلي:

سرعة البحث، وكثرة المصادر وتنوعها، وكذا تنوع أساليب البحث.

وقد شرع الباحثون وبعض المؤسسات إلى استغلال الحاسوب في خدمة السنة النبوية بشكل خاص، والعلوم الشرعية بشكل عام منذ وقت مبكر، فأنشئت المشاريع وظهرت المحاولات منذ زمن لجمع الأحاديث والآثار وفهرستها بالكمبيوتر، ومنها:

1. موسوعة جامع الحديث.
2. موسوعة جامع السنة.
3. الموسوعة الذهبية للحديث.
4. الموسوعة الألفية للسنة النبوية.
5. موسوعة جوامع الكلم.
6. موسوعة الكتب التسعة
7. المكتبة الشاملة.

والمكتبة الشاملة مجانية، وتحتوي على أكثر المكتبات والموسوعات وحوت آلاف المصنفات، فهي بحق من أعظم نعم الله في هذا العصر الحديث لطلاب العلم والباحثين، وهي مفيدة جداً لا غنى لأي طالب علم عن الاستفادة منها، والمكتبة الشاملة ليست خاصة بكتب الحديث، بل هي عامة فيها جميع الفنون، وفيها مميزات وخدمات كثيرة، حتى خدمة البحث في القرآن الكريم، وتفسير الآيات من مختلف كتب التفسير، وهي سهلة الاستخدام جدا، والخدمات يعرفها المستخدم عند ممارسة البحث فيها.



التخريج عن طريق الإنترنت:

في هذا العصر سهل جدا البحث في تخريج الأحاديث ومعرفة الحكم عليها، وتكلمنا سابقا عن كثير من الطرق القديمة باستخدام الكتب، وأشرنا إلى بعض الطرق الحديثة باستخدام الموسوعات التي تستعمل بالحاسوب، وبقي أن نشير أنه بقي طريقة أخرى وهي باستخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، فالبحث فيها عن الحديث سهل جدا، فيمكنك أن تكتب الحديث أو جزء منه في محرك البحث قوقل وتنظر في نتائج البحث، لكن يجب التأكد أن الموقع الذي يتكلم على الحديث موقع موثوق، ومن أحسن المواقع للبحث عن الأحاديث موقع الدرر السنية، وهو موقع سهل جدا ومفيد، وبمجرد الدخول فيه تستطيع أن تستفيد منه.



الدراسة التطبيقية لعلم تخريج الحديث

لا يمكن للطالب أن يتقن علمي المصطلح والتخريج إلا بالقراءة في كتب التخريج والتطبيق العملي بممارسة التخريج ودراسة الأسانيد، وهذه مختارات لبعض الأحاديث من كتب التخريج القديمة والحديثة، أنصح الطالب أن يقرأها أولا بتمهل ناظرا طرق العلماء في التخريج، ثم يحاول أن يخرج كل حديث منها من غير نظر في تخريجه هنا، وبعد أن يخرجه بنفسه يقارن ما كتبه هو بما كتبه صاحب كتاب التخريج، وسيستفيد بهذه الطريقة كثيرا، والله الموفق.

نموذج لتخريج حديث من كتاب التلخيص الحبير لابن حجر (2/ 862):

حديث أبي أيوب: "من أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل".

أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم من طريق أبي أيوب وله ألفاظ.

وصحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في "العلل" والبيهقي وغير واحد وقفه وهو الصواب.

نموذج لتخريج حديث من نصب الراية للزيلعي (4/ 207):

قال عليه السلام: "من وجد سعة، ولم يضح، فلا يقربن مصلانا"، قلت: أخرجه ابن ماجه في سننه عن زيد بن الحباب عن عبد الله بن عياش عن عبد الرحمن بن الأعرج عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "من كان له سعة، ولم يضح، فلا يقربن مصلانا"، انتهى. ورواه أحمد، وابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم، والدارقطني في سننه، والحاكم في المستدرك في تفسير سورة الحج، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأخرجه في الضحايا عن عبد الله بن يزيد المقري ثنا عبد الله بن عياش به مرفوعا، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ثم رواه من حديث ابن وهب أخبرني عبد الله بن عياش، فذكره موقوفا، قال: هكذا وقفه ابن وهب، والزيادة من الثقة مقبولة، وعبد الله بن يزيد المقرئ

فوق الثقة، انتهى. قال في التنقيح: حديث ابن ماجه رجاله كلهم رجال الصحيحين إلا عبد الله بن عياش القتبائي، فإنه من أفراد مسلم، قال: وكذلك رواه حيوة بن شريح، وغيره عن عبد الله بن عياش به مرفوعا، ورواه ابن وهب عن عبد الله بن عباس به موقوفا، وكذلك رواه جعفر بن ربيعة، وعبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة موقوفا، وهو أشبه بالصواب، انتهى.

نموذج لتخريج حديث من البدر المنير لابن الملقن (5/ 753):

حديث أنه ﷺ أوصى أبا ذر بصيام أيام البيض الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر ".

هذا الحديث صحيح رواه النسائي والترمذي وحسنه من حديث أبي ذر ﵁ قال رسول الله ﷺ " إذا صمت من الشهر ثلاثة أيام فصم ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة ". وفي رواية للنسائي: " أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة ". ورواها أبو حاتم بن حبان في «صحيحه» وفي رواية له: " أمرنا بصوم ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة ". وللنسائي من حديث ابن الحوتكية قال: قال أبي: " جاء أعرابي... " أي فذكر قصة، وفي آخرها قال: " إن كنت صائما فعليك بالغر البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة ". ثم قال النسائي: والصواب عن أبي ذر، ويشبه أن يكون وقع من الكاتب «ذر» فقيل «أبي». وله – أعني النسائي – وكذا ابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي هريرة، إلى قوله: الغر» قال ابن حبان: سمع هذا (الخبر) موسى بن طلحة، عن أبي هريرة، وسمعه ابن الحوتكية عن أبي ذر والطريقان جميعا محفوظان. وفي «علل ابن أبي حاتم»: عن جرير مرفوعا: " صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر، الأيام البيض ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة " قال أبوزرعة: روي موقوفا ومرفوعا وهو أصح.

نموذج لتخريج حديث من تخريج أحاديث الإحياء للعراقي ص 13:

حديث «يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودماء الشهداء» أخرجه ابن عبد البر من حديث أبي الدرداء بسند ضعيف.


شبكة
الألوكة
www.alukah.net

نموذج لتخريج حديث من العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (2/ 144):

حديث في الاستمناء

أنبأنا مُحَمَّد بن عبد الملك بن خيرون عن أبي مُحَمَّد الجوهري قال أنبأنا أبو حفص بن شاهين قال نا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الكاتب قال نا مهدي بن الحسن قال نا الحسن بن عرفة قال نا علي بن ثابت الجزري عن مسلمة بن جعفر عن حسان بن حميد عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ص "سبعة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يجمعهم مع العالمين يدخلهم النار أول الداخلين إلا أن يتوبوا إلا أن يتوبوا الناكح يده والفاعل والمفعول به ومدمن الخمر والضارب والديه حتى يستغيثا والمؤذي جيرانه حتى يلعنوه والناكح حليلة جاره".

قال المؤلف: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ولا حسان يعرف ولا مسلمة. انتهى كلام ابن الجوزي.

نموذج لتخريج حديث من الموضوعات لابن الجوزي (3/ 45):

كتاب اللباس باب فضل العمائم أنبأنا أبو منصور القزاز أنبأنا أحمد بن علي بن ثابت أنبأنا مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي في كتابه إلينا أنبأنا خيثمة بن سليمان حدثنا على ابن الحسين البزاز حدثنا سعيد بن سلام حدثنا عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: " اعتموا تزدادوا حلما " هذا حديث لا يصح. قال أحمد بن حنبل: سعيد بن سلام كذاب كذاب وقال علي: رميت حديثه. وقال يحيي: ليس بشيء. وقال البخاري: يذكر بوضع الحديث. وقال الدارقطني: متروك يحدث بالأباطيل. وأما عبيد الله بن أبي حميد فيكنى أبا الخطاب واسم أبي حميد غالب. قال أحمد والنسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: يستحق الترك وهو الذي يروى عنه البصريون يقولون عبيد الله بن غالب حتى لا يعرف.



نموذج لتخريج حديث من مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري (2/ 110):

باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن

حدثنا مُحَمَّد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا عبد العزيز بن المختار عن سهيل بن أبي صالح عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها).

هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه أبو داود في سننه عن هناد والنسائي في الكبرى عن هناد ومُحَمَّد بن إسماعيل بن سمرة كلاهما عن وكيع عن سفيان عن سهيل به بلفظ ملعون من أتى امرأته في دبرها ورواه الدارمي في مسنده عن عبيد الله بن موسى عن سفيان عن سهيل بن أبي صالح به وله شاهد من حديث ابن عباس رواه أبو داود في سننه وابن ماجه في صحيحه.

حدثنا أحمد بن عبدة حدثنا عبد الواحد بن زياد عن حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هرمي عن خزيمة بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله لا يستحي من الحق ثلاث مرات لا تأتوا النساء في أدبارهن).

هذا إسناد ضعيف حجاج بن أرطأة مدلس وقد رواه بالعنعنة والحديث منكر لا يصح كما صرح بذلك البخاري والبزار والنسائي وغير واحد. ورواه النسائي في الكبرى وابن حبان في صحيحه من طريق خزيمة إلا أنهما قالا: أعجازهن بدل أدبارهن وقالا: هرمي بن عبد الله ورواه الترمذي من حديث طلق بن علي وابن عباس وعلي بن أبي طالب قال: وفي الباب عن خزيمة وابن عباس وأبي هريرة.

نموذج لتخريج حديث من المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي ص 701:

حديث: (نية المؤمن أبلغ من عمله).

العسكري في الأمثال، والبيهقي في الشعب، من جهة ثابت عن أنس به مرفوعا، وقال ابن دحية: لا يصح، وقال البيهقي: إسناده ضعيف، انتهى.

نموذج لتخريج حديث من الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي ص 95:

حديث: (ترك العَشاء مهرمة).

ابن ماجه من حديث جابر، والترمذي من حديث أنس وسندهما ضعيف. وقال الصغاني: موضوع.

نموذج تخريج حديث من تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (1/ 24):

حديث: قال الدارقطني: ثنا محمَّد بن موسى البزار أنا علي بن سراج ثنا أبو شُرَحْبِيل عيسى بن خالد ثنا مروان بن محمَّد ثنا رِشْدِين ثنا معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن ثوبان قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الماء طهورٌ إلا ما غلب على ريحه أو على طعمه".

هذا لا يصحُ. أمَا معاوية بن صالح: فقال أبو حاتم الرازيُّ: لا يحتجُّ به. وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه. وأما رِشْدِين: فهو ابن سعد، قال يحيى بن معين: ليس بشيءٍ. وقال أبو حاتم الرازيُّ: يحدِّث بالمناكير عن الثِّقات، وفيه غفلةٌ. وقال النسائيُّ: متروك الحديث. وقال أبو حاتم ابن حِبَّان الحافظ: كان يقرأ كلَّ ما وقع إليه، سواءٌ كان من حديثه أو لم يكن.

نموذج لتخريج حديث من الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (2/ 94):

حديث: (ادرءوا الحدود بالشبهات) الترمذي من حديث عائشة بلفظ: (ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان لها مخرج فخلوا سبيله؛ فإن الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة) وفيه يزيد بن زياد وهو ضعيف. قال الترمذي: ووقفه أصح. وأخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي، وقال: الموقوف أقرب إلى الصواب. وفي الباب عن علي



مختصرا: (ادرءوا الحدود) أخرجه الدارقطني، وعن أبي هريرة: (ادرءوا الحدود ما استطعتم) أخرجه أبو يعلى ولابن ماجه من هذا الوجه: (ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعا).

نموذج لتخريج حديث من كشف الخفاء للعجلوني (2/ 106):

(القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار).

رواه الترمذي والطبراني عن أبي سعيد، ورواه الطبراني أيضًا، عن أبي هريرة، وكلاهما به مرفوعًا بسند ضعيف.

نموذج لتخريج حديث من الفوائد المجموعة للشوكاني ص 130:

حديث: (إياكم وخضراء الدمن. قيل: وما خضراء الدمن؟ قال: المرأة الحسناء في المنبت السوء).

قال في المختصر: ضعيف. قال في المقاصد: تفرد به الواقدي. وقال الدارقطني: لا يصح من وجه.

نموذج لتخريج حديث من التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي ص 160:

حديث: (أدبني ربي فأحسن تأديبي) معناه صحيح لكنه لم يأت من طريق يصح، وقد ذكره ابن الجوزي في الاحاديث الواهية.

نموذج لتخريج حديث من تفسير الحافظ ابن كثير (8/ 69):

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري، عن أنس قال: كنا جلوسا مع رسول الله ﷺ فقال: "يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة". فطلع رجل من الأنصار تنظف لحيته من وضوئه، قد تعلق نعليه بيده الشمال، فلما كان الغد قال رسول الله ﷺ مثل ذلك، فطلع ذلك الرجل مثل المرة الأولى. فلما كان اليوم الثالث قال رسول الله ﷺ مثل مقالته أيضا، فطلع ذلك الرجل على مثل حالته الأولى فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم تبعه عبد الله بن عمرو بن العاص، فقال: إني لاحيت أبي فأقسمت ألا أدخل عليه ثلاثا، فإن رأيت أن تؤويني إليك حتى تمضي فعلت. قال: نعم. قال أنس: فكان عبد الله يحدث أنه بات معه تلك الثلاث الليالي فلم يره يقوم من الليل شيئا، غير أنه إذا تعار تقلب على فراشه، ذكر الله وكبر، حتى يقوم لصلاة الفجر. قال عبد الله: غير أني لم أسمعه يقول إلا خيرا، فلما مضت الثلاث ليال وكدت أن أحتقر عمله، قلت: يا عبد الله، لم يكن بيني وبين



أبي غضب ولا هجر ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول لك ثلاث مرار يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة". فطلعت أنت الثلاث المرار فأردت أن آوي إليك لأنظر ما عملك فأقتدي به، فلم أرك تعمل كثير عمل، فما الذي بلغ بك ما قال رسول الله ﷺ؟ قال: ما هو إلا ما رأيت. فلما وليت دعاني فقال: ما هو إلا ما رأيت، غير أني لا أجد في نفسي لأحد من المسلمين غشا، ولا أحسد أحدا على خير أعطاه الله إياه. قال عبد الله: هذه التي بلغت بك، وهي التي لا تطاق.

ورواه النسائي في اليوم والليلة، عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك، عن معمر به. وهذا إسناد صحيح على شرط الصحيحين، لكن رواه عقيل وغيره عن الزهري، عن رجل، عن أنس. فالله أعلم. انتهى من تفسير ابن كثير، وقد أخرجه ابن كثير وبين علته، وهي أنه من رواية مجهول عن أنس، فالحديث لا يصح، وقد كان الألباني رحمه الله يصححه كما في مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (1/ 26) حيث قال: إسناده صحيح على شرط الشيخين، ثم تراجع عن تصحيحه بعد أن تبين له علته فذكر في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (14/ 611) أنه معلول بأن بين الزهري وأنس رجلاً لم يسم، وضعفه في كتابه ضعيف الترغيب والترهيب (1728).

نموذج لتخريج حديث من إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني (7/106– 108):

حديث: " أبغض الحلال إلى الله الطلاق ".

ضعيف. أخرجه أبو داود (2178) عن مُحَّد بن خالد عن معرف بن واصل عن محارب بن دثار عن ابن عمر عن النبي ﷺ به.

وأخرجه البيهقي (7/322) من طريق أبي داود، وأخرجه ابن عدى في" الكامل " (ق 1/402 . 2) من هذا الوجه وقال: " لا أعلم رواه عن معرف إلا مُحَّد بن خالد، وهو ممن يكتب حديثه ".

قلت: وقد وثقه الدارقطني وغيره، ولكنه يبدو أنه اضطرب فيإسناده، فرواه هكذا، ورواه مرة عن الوضاح عن محارب بن دثار به. ذكره ابن أبي حاتم (1/431) من هذا الوجه، ومن



الوجه الذى قبله.

وقال عن أبيه: " إنما هو محارب عن النبي ﷺ مرسل ".

ورواه ابن ماجه (2018) وابن عدى (1/236) من طريق مُحَمَّد بن خالد عن عبيد الله بن الوليد الوصافي ومعرف بن واصل عن محارب به.

وتابعه عند ابن عدي عيسى بن يونس عن عبيد الله بن الوليد عن محارب.

وكذلك رواه تمام الرازي في" الفوائد " (ج1 رقم 26) وابن عساكر (2/102/2) عن الوصافي به. وقال ابن عدى: " الوصافي ضعيف جدا، يتبين ضعفه على حديثه، ولا يتابع عليه ".

وقد خولف الوهبي في إسناده، فقال أبو داود (2177): حدثنا أحمد بن يونس: حدثنا معرف، عن محارب قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. قلت: وهذا إسناد صحيح مرسل. لكن خالفه مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة حدثنا أحمد بن يونس به إلا أنه وصله فقال: عن محارب بن دثار عن عبد الله بن عمر به. أخرجه الحاكم (196/2) وعنه البيهقي وقال: " لا أراه حفظه ". وأما الحاكم فقال: " صحيح الإسناد "! وزاد عليه الذهبي فقال: " قلت: على شرط مسلم ".

كذا قالا، ومُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة فيه اختلاف كثير، تراه في " الميزان " للذهبي، وفى غيره. وحسبك هنا أن الذهبي نفسه قد أورده في" الضعفاء " وقال: "كذبه عبد الله بن أحمد، ووثقه صالح جزرة ".

قلت: فمثله كيف يصحح حديثه؟! لاسيما وقد خالف فيوصله أبا داود صاحب " السنن "كما رأيت، وظني أن الذهبي لم ينتبه لهذه المخالفة، وإلا لما صححه. والله أعلم.

وقال ابن أبي شيبة في" المصنف " (138/7): أخبرنا وكيع بن الجراح عن معرف به مرسلا.

وتابعه يحيى بن بكير أخبرنا معرف به ولفظه: حدثني محارب بن دثار قال: " تزوج رجل على عهد رسول الله ﷺ امرأة فطلقها، فقال له النبي ﷺ: أتزوجت؟ قال: نعم. قال:



ثم ماذا؟ قال: ثم طلقت، قال: أمن ريبة؟ قال: لا، قال: قد يفعل ذلك الرجل، قال: ثم تزوج امرأة أخرى فطلقها، فقال له النبي ﷺ مثل ذلك، قال معرف: فما أدرى أعند هذا أو عند الثالثة قال رسول الله ﷺ... " فذكره. أخرجه البيهقي.

وجملة القول: أن الحديث رواه عن معرف بن واصل أربعة من الثقات، وهم: مُحَمَّد بن خالد الوهبي، وأحمد بن يونس، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن بكير. وقد اختلفوا عليه، فالأول منهم رواه عنه عن محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعا وقال الآخرون: عنه عن محارب مرسلا.

ولا يشك عالم بالحديث أن رواية هؤلاء أرجح، لأنهم أكثر عددا، وأتقن حفظا، فإنهم جميعا ممن احتج به الشيخان في" صحيحيهما "، فلا جرم أن رجح الإرسال ابن أبي حاتم عن أبيه كما تقدم، وكذلك رجحه الدارقطني في" العلل " والبيهقي كما قال الحافظ في" التلخيص " (205/3) وقال الخطابي وتبعه المنذري في" مختصر السنن " (92/3): " والمشهور فيه المرسل ".

لا يقال: قد رواه عن محارب به موصلا عبيد الله بن الوليد الوصافي، فهو يقوى أن الحديث موصول.

لأننا نقول: قد مضى عن ابن عدى أن الوصافي هذا ضعيف جدا، فلا يتقوى به كما هو مقرر في" علم المصطلح ".

نموذج لتخريج حديث من سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني (6/ 352):

(ما ترك قوم الجهاد إلا عمهم الله بالعذاب).

أخرجه الطبراني في الأوسط (2 / 228) حدثنا علي بن سعيد الرازي: أخبرنا عقبة بن قبيصة حدثنا أبي حدثنا مالك بن مغول عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال: " لم يروه عن إسماعيل إلا مالك بن مغول ولا عنه إلا قبيصة تفرد به ابنه ".



قلت: وهو صدوق، قال النسائي: " صالح ". وذكره ابن حبان في " الثقات "، ومن فوقه ثقات رجال الشيخين. وعلي بن سعيد الرازي حسن الحديث كما كنت بينته تحت الحديث (236). وحسنه ابن النحاس الدمياطي في " مصارع العشاق " (1 / 107) وسبقه إلى ذلك المنذري في " الترغيب " (2 / 200). ويشهد له حديث العينة، وفيه: ".. وتركتم الجهاد في سبيل الله، سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم ". وهو حديث صحيح، كما سبق بيانه.

نموذج لتخريج حديث من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة للألباني (4/ 70)

"أول شهر رمضان رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار ".

منكر. أخرجه العقيلي في " الضعفاء " (172) وابن عدي (165 / 1) والخطيب في " الموضح " (2 / 77) والديلمي (1 / 1 / 10 - 11) وابن عساكر (8 / 506 / 1) عن سلام بن سوار عن مسلمة بن الصلت عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال العقيلي: " لا أصل له من حديث الزهري ". قلت: وقال ابن عدي: " وسلام (ابن سليمان بن سوار) هو عندي منكر الحديث، ومسلمة ليس بالمعروف ". وكذا قال الذهبي. ومسلمة قد قال فيه أبو حاتم: " متروك الحديث "كما في ترجمته من الميزان ".

نموذج لتخريج حديث من كتاب أحاديث معلة ظاهرها الصحة لمقبل الوادعي (ص: 365):

مسند معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما

قال الإمام أبو داود رحمه الله: حدثنا عبيد الله بن معاذ أخبرنا أبي أخبرنا شعبة عن قتادة أنه سمع مطرفا عن معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في ليلة القدر قال: "ليلة القدر ليلة سبع وعشرين".

الحديث معل كما في "علل" الدارقطني (ج7ص65) وسئل عن حديث مطرف بن

عبد الله بن الشخير، عن معاوية: أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: ليلة القدر ليلة أربع وعشرين. فقال: يرويه معاذ بن معاذ، عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية مرفوعا. وكذلك قال فهد بن سليمان، عن عمرو بن مرزوق، وعباد بن زياد الساجي، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، ولا يصح، عن شعبة مرفوعا. والذي رجحه ابن القطان كما في "الوهم والإيهام" (ج2ص517) وقال الحافظ في "بلوغ المرام": رواه أبو داود والراجح وقفه.

نموذج لتخريج حديث من كتاب المسند الجامع (17/ 843):

عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة، ثلاث مرات، قال: قيل: يا رسول الله لمن؟ قال: لله، ولكتابه، ولأئمة المسلمين).

- وفي رواية: (إن الدين النصيحة، إن الدين النصيحة، إن الدين النصيحة، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم).

أخرجه أحمد 697/2 (7941) قال: حدثنا صفوان، أخبرنا ابن عجلان، عن القعقاع. و"الترمذي" 1926 قال: حدثنا مُحَمَّد بن بشار، حدثنا صفوان بن عيسى، عن مُحَمَّد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم. و"النسائي" 157/7، في "الكبرى" 7774 و8701 قال: أخبرنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا شعيب بن الليث، قال: حدثنا الليث، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، وعن القعقاع بن حكيم. وفي 157/7، في "الكبرى" 7775 قال: أخبرنا عبد القدوس بن مُحَمَّد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب، قال: حدثنا مُحَمَّد بن جهضم، قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، وعن سمي، وعن عبيد الله بن مقسم.

أربعتهم (القعقاع، وزيد بن أسلم، وسمي مولى أبي بكر، وعبيد الله بن مقسم) عن أبي صالح، فذكره.

تدريبات مفصلة على التخريج ودراسة الأسانيد

من فوائد العلم بتخريج الحديث ودراسة الأسانيد: أن يتمكن الطالب من النظر في خلاف أهل العلم في تصحيح حديث ما، فيترجح لديه بالنظر والبحث أحد القولين بما تطمئن إليه نفسه، وما أعظم هذه الفائدة!

فحري بطالب العلم أن يجتهد في معرفة طرق التخريج ويطبقها عمليا، ويكثر من القراءة في كتب الحديث المسندة، ويقرأ كثيرا في كتب التخريج، ويمارس دراسة الأسانيد، وهذه بعض التدريبات المفصلة لينظر الطالب طريقة أهل العلم في التخريج ودراسة الأسانيد بالتفصيل، فليقرأها الطالب بتأمل، وإنما العلم بالتعلم، والله هو الهادي والموفق.

التدريب الأول(23):

لو طلب منك تخريج هذا المتن: قال رسول الله ﷺ:"كَيْفَ بِكُمْ وَبِزمَانٍ، أَوْ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ زَمَانٌ، يُغَرْبَلُ النَّاسُ فِيهِ غَرْبَلَةً، تَبْقَى حُثَالَةٌ مِنَ النَّاسِ، قَدْ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ، وَاخْتَلَفُوا، فَكَانُوا هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَقَالُوا: وَكَيْفَ بِنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: تَأْخُذُونَ مَا تَعْرِفُونَ، وَتَذَرُونَ مَا تُنْكِرُونَ، وَتُقْبِلُونَ عَلَى أَمْرِ خَاصَّتِكُمْ، وَتَذَرُونَ أَمْرَ عَامَّتِكُمْ ".

فأول ما تبدأ به هو البحث عن مظانه في كتب السنة التي أخرجته، ويكون إما بالرجوع إلى طرفه (كيف بكم وبزمان....)، ويعتمد في ذلك على الكتب التي عُنيت بالأطراف كتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام المزي أو الجامع الصغير للسيوطي أو المسند الجامع أو موسوعة أطراف الحديث لبسيوني زغلول... وكما سبق توضيحه، ولكن عليك أن تتنبه إلى أن صاحب الفهارس قد يورد طرف الحديث بلفظ غير اللفظ الذي تبحث عنه، لأنه من المحتمل أن تكون للحديث أكثر من لفظة، ولو ذهبت مثلاً إلى تحفة الأشراف فسيدلك على موضعه بالجزء والصفحة، فستجده هكذا في مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه:

*من طريق عكرمة مولى ابن عباس عنه.

8892 - د سي حديث:" بينما نحن حول رسول الله ﷺ إذ ذكر الفتنة... الحديثَ.

د في الملاحم (8: 17) عن هارون بن عبد الله، عن الفضل بن دكين -

س في اليوم والليلة (76 - ب: 7) عن أحمد بن بكار، عن مخلد بن يزيد - كلاهما عن يونس

(23) هذا التدريب والذي يليه مأخوذان من كتاب الميسر في علم تخريج الحديث النبوي لعبد القادر المحمدي باختصار وتصرف يسير.

بن أبي إسحاق، عن أبي العلاء هلال بن خبَّاب، عنه بِهِ.

*ومن طريق عمارة بن عمرو عنه.

8893 - د ق حديث: "كيف بكم وزمان أو يوشك أن يأتي زمان يغربل الناس فيه غربلة؟ "... الحديث.

د في الملاحم (17: 7) عن القعنبي ق في الفتن (10: 1) عن هشام بن عمار ومُحَّد بن الصباح ثلاثتهم عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عنه به (قال د: هكذا روي عن عبد الله بن عمرو عن النبي من غير وجه).

وستجده أيضا في المسند الجامع قد روي من حديث عبد الله بن عمرو بهذا الشكل:

- عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "كَيْفَ بِكُمْ وَبِزَمَانٍ، أَوْ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ زَمَانٌ، يُغَرْبَلُ النَّاسُ فِيهِ غَرْبَلَةً، تَبْقَى حُثَالَةٌ مِنَ النَّاسِ، قَدْ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ، وَاخْتَلَفُوا، فَكَانُوا هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَقَالُوا: وَكَيْفَ بِنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: تَأْخُذُونَ مَا تَعْرِفُونَ، وَتَذَرُونَ مَا تُنْكِرُونَ، وَتُقْبِلُونَ عَلَى أَمْرِ خَاصَّتِكُمْ، وَتَذَرُونَ أَمْرَ عَامَّتِكُمْ ".

أخرجه أحمد 2/ 221 (7063) قال: حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن. وفي (7063) قال: حدثناه قتيبة بن سعيد، بإسناده ومعناه و"أبو داود" 4342 قال: حدثنا القعنبي، أن عبد العزيز بن أبي حازم حدثهم. و"ابن ماجه" 3957 قال: حدثنا هشام بن عمار، ومُحَّد بن الصباح. قالا: حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم.

كلاهما (يعقوب، وعبد العزيز) عن أبي حازم، عن عمارة بن عمرو، فذكره.

8742 - عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ. قَالَ: ((بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إِذْ ذَكَرَ الْفِتْنَةَ، فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ النَّاسَ قَدْ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ، وَخَفَّتْ أَمَانَاتُهُمْ، وَكَانُوا هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. قَالَ: فَقُمْتُ إِلَيْهِ. فَقُلْتُ: كَيْفَ أَفْعَلُ عِنْدَ ذَلِكَ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ؟ قَالَ: الْزَمْ بَيْتَكَ، وَامْلِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَخُذْ بِمَا تَعْرِفْ، وَدَعْ مَا تُنْكِرْ، وَعَلَيْكَ بِأَمْرِ خَاصَّةِ نَفْسِكَ، وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَامَّةِ.)).

أخرجه أحمد 2/ 212 (6987) قال: حدثنا أبو نُعيم. و"أبو داود" 4343 قال: حدثنا هارون بن عبد الله، حدثنا الفضل بن دُكين. و"النَّسائي" في "عمل اليوم والليلة" 205 قال: أخبرني أحمد (1) بن بكار الحراني. قال: حدثنا مخلد.

كلاهما (أبو نُعيم، الفضل بن دُكين، ومخلد بن يزيد) قالا: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن

هلال بن خَبَّاب، أبي العلاء. قال: حدثني عكرمة، فذكره.

8743 - عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ:" يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، يُغَرْبَلُونَ فِيهِ غَرْبَلَةً، يَبْقَى مِنْهُمْ حُثَالَةٌ، قَدْ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ، وَاخْتَلَفُوا، فَكَانُوا هَكَذَا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: تَأْخُذُونَ مَا تَعْرِفُونَ، وَتَدَعُونَ مَا تُنْكِرُونَ، وَتُقْبِلُونَ عَلَى أَمرِ خَاصَّتِكُمْ، وَتَدَعُونَ أَمْرَ عَامَّتِكُمْ.
أخرجه أحمد 2/ 220 (7049) قال: حدثنا حسين بن مُحَمد، حدثنا مُحَمد بن مُطَرِّف، عن أبي حازم، عن عَمرو بن شُعيب، عن أبيه، فذكره.

8743 - عن الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو. قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ؟ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِذَا مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ، وَكَانُوا هَكَذَا، (وَشَبَّكَ يُونُسُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، يَصِفُ ذَاكَ)، قَالَ: قُلْتُ: مَا أَصْنَعُ عِنْدَ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: اتَّقِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَخُذْ مَا تَعْرِفُ، وَدَعْ مَا تُنْكِرْ، وَعَلَيْكَ بِخَاصَّتِكَ، وَإِيَّاكَ وَعَوَامَّهُمْ.)).

أخرجه أحمد 2/ 162 (6508) قال: حدثنا إسماعيل، عن يونس، عن الحسن، فذكره.

وهكذا تسهل عليك مع هذه المرحلة (معرفة المظان) مرحلة أخرى هي (جمع الطرق)، وقد تنظم إليها المرحلة الثالثة (تحديد موضع التفرد) ما لم تجد طرقاً أخرى في مصنفات خارج حدود المسند الجامع، كأن يقع لك طريق في مستدرك الحاكم أو معاجم الطبراني أو سنن الدارقطني أو سنن البيهقي أو غيرها من المصنفات الأخرى التي لم تذكر في المسند الجامع، أو ربما قد تكون فاتت عليهم فيه، وقد تنتفع أيضاً من الحاسب الآلي والموسوعات البحثية ولاسيما المكتبة الشاملة فإن فيها كتباً كثيرة جداً قد تجد فيها ما فاتك أو قد يفوتك من الطرق، شريطة التثبت من الكتاب المطبوع قدر الممكن.

وهكذا يكون موضع التفرد في هذا الحديث هو (عبد الله بن عمرو بن العاص) ﷺ، رواه عنه عمارة بن حزم، وشعيب بن مُحَمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

دراسة الطريقين:

الطريق الأول: طريق أبي داود وابن ماجه:

1 – عبد الله بن عمرو بن العاص، أحد السابقين المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجح.

2 – عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني: ثقة استشهد بالحرة وقيل: مع ابن الزبير.

3 – سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج الأفزر، التمار المدني القاضي: ثقة عابد مات في خلافة المنصور.

4 – عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني: صدوق فقيه، مات سنة أربع وثمانين ومائة.

5 – عبد الله بن مسلمة بن قعنب، القعنبي، أبو عبد الرحمن البصري، أصله من المدينة وسكنها مدة: ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً، مات في سنة إحدى وعشرين ومائتين بمكة.

انتهى هنا أحد طرق الإسناد وهو طريق أبي داود، فهذا الإسناد رجاله ثقات إلا (موضع التفرد)، أعني عمارة بن عمرو بن حزم، فهو صدوق كما نص ابن حجر، وقد توبع.

6 – مُحَمَّد بن الصباح (شيخ ابن ماجه في هذا الحديث):ستجد في التقريب أن هناك اثنين من الرواة في سنن ابن ماجه بهذا الاسم، وكلاهما أبو جعفر وهما متقاربان في الوفاة وفي الشيوخ والتلامذة؛ لكن أحدهما هو:

مُحَمَّد بن الصباح بن سفيان الجَرْجَرائي أبو جعفر التاجر: صدوق، مات سنة أربعين ومائتين.

والآخر هو: مُحَمَّد بن الصباح: البزاز، الدولابي، أبو جعفر البغدادي ثقة حافظ، مات سنة سبع وعشرين ومائتين.

فيحتاج منك الذهاب إلى ترجمتهما ليتبين لك من هو شيخ ابن ماجه منهما، وسيتبين لك أنه الأول الجرجرائي التاجر الصدوق، وهذا لا يخفى على المتمرسين؛ إذ الأول من شيوخ ابن ماجه المباشرين، والآخر هو شيخ شيخه.

7 – هشام بن عمار بن نصير (شيخ ابن ماجه)، السلمي، الدمشقي، الخطيب: صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، مات سنة خمس وأربعين ومائتين على الصحيح.

وهذا الطريق (طريق عبد العزيز بن أبي حازم) حسن لحال عبد العزيز هذا فهو صدوق، ولكنه



توبع بالإسناد الآتي:

الطريق الثاني: طريق الإمام أحمد:

1 – عمارة بن عمرو، وأبو حازم: سبقت ترجمتهما.

2 – يعقوب بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد القاريّ، بتشديد التحتانية، المدني نزيل الإسكندرية، حليف بني زهرة: ثقة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة.

3 – قتيبة بن سعيد بن جَميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغْلاني، بفتح الموحدة وسكون المعجمة، ثقة ثبت، مات سنة أربعين ومائتين عن تسعين سنة.

4 – سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني، نزيل مكة: ثقة، مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به، مات سنة سبع وعشرين ومائتين.

ورجال هذا الطريق كلهم ثقات فهو أصح الطرق وأقواها.

دراسة الإسناد والحكم عليه:

تلاحظ أن إسناد حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه صحيح، إذ جاء:

– من طريق عمارة بن عمرو بن حزم بإسناد صحيح، مرة من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عنه به ومرة من طريق عبد العزيز بن أبي حازم –بإسناد حسن وقد توبع بإسناد صحيح فهو صحيح – عنه به.

– وجاء من طريق عكرمة عن ابن عباس بإسناد حسن، وقد توبع بإسناد صحيح.

– وجاء من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بإسناد حسن، وقد توبع بإسناد صحيح. فالإسناد إلى عبد الله بن عمرو صحيح لذاته، والله أعلم.

هذا بالنسبة إلى الإسناد، ويتوجب على الباحث مراجعة كتب الرواية والعلل والسؤالات والرجال والشروحات للوقوف على كلام أئمة النقد إن كان هناك علة خفية في إسناد الحديث أو متنه لم تتبين لك في دراستك، أو ربما تجد تصريحاً بتصحيح الحديث أو رده. ولم نقف على علة تقدح في إسناد هذا الحديث، فهو صحيح، والله أعلم.



التدريب الثاني:

لو طلب منك تخريج حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: " الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إِلاَّ ذِكْرَ اللهِ وَمَا وَالاَهُ، أَوْ عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا ".

بعد الرجوع إلى بعض المراجع المتوافرة لديك أو عن طريق المكتبة الشاملة ستجد أن الحديث أخرجه ابن ماجه والترمذي. ولفظه:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ ضَمْرَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يَقُولُ: "الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إِلاَّ ذِكْرَ اللهِ وَمَا وَالاَهُ، أَوْ عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا".

أخرجه ابن ماجه (4112) قال: حدَّثنا علي بن ميمون الرقي، حدَّثنا أبو خُلَيْد عُتْبَة بن حماد الدمشقي. وأخرجه التِّرمِذي (2322) قال: حدَّثنا مُحَمَّد بن حاتم المؤدِّب، حدَّثنا علي بن ثابت. كلاهما (عُتْبَة، وعلي بن ثابت) عن عبد الرحمان بن ثابت بن ثَوْبان، قال: سمعتُ عطاء بن قُرَّة، قال: سمعتُ عبد الله بن ضمرة، فذكره.

وإن استقصيت في البحث عن الحديث في المراجع المتوافرة لديك أو بحثت عنه في المكتبة الشاملة في جميع كتب الحديث والأجزاء الحديثية وكتب الرجال ستجده في كتاب الزهد لابن أبي عاصم (126) قال: حدثني علي بن ميمون، به.

وفي الضعفاء الكبير للعقيلي (2/ 236) في ترجمة ابن ثوبان، قال: حدثناه يوسف بن يزيد قال: حدثنا أسد بن موسى قال: حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، به.

وفي شعب الإيمان للبيهقي (1708) قال: أخبرنا أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي طاهر الدقاق ببغداد أنبأنا أحمد بن سلمان الفقيه حدثنا هلال بن العلاء الرقي ثنا علي بن ميمون الرقي به.

وسيظهر لك أنّ موضع التفرد هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، فقد دار الحديث عليه، رواه عنه (علي بن ثابت، وأسد بن موسى أبو خليد).

وهذان تابع أحدهما الآخر متابعة تامة في روايتهما عن عبد الرحمن بن ثابت.

وكذا هلال بن العلاء وابن ماجه تابع أحدهما الآخر في روايتهما عن علي بن ميمون الرقي.

وأما المتابعات القاصرة فكثيرة، منها:

(يوسف بن يزيد، ومُحَمَّد بن حاتم، وعلي بن ميمون) تابع بعضهم بعضاً في روايتهم عن عبد الرحمن بن ثابت.



ترجمة رجال السند ودراسة حالهم:

الطريق الأول: طريق الترمذي:

1- مُحَمَّد بن حاتم: ابن سليمان الزِمّي، المؤدب الخراساني، نزيل العسكر: ثقة، مات سنة ست وأربعين ومائتين.

2 – علي بن ثابت الجزري أبو أحمد الهاشمي مولاهم: صدوق ربما أخطأ وقد ضعفه الأزدي بلا حجة.

هذا الطريق فيه علي بن ثابت صدوق، ربما أخطأ كما قال الحافظ.

وبالرجوع إلى ترجمة علي بن ثابت التفصيلية نجد أنّ أغلب الأئمة حسّنوا القول فيه:

قال مُحَمَّد بن سعد: "كان ثقة صدوقا".

وقال أبو زرعة:" ثقة لا بأس به".

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، وهو أحب إلي من سويد بن عبد العزيز".

وقال صالح بن مُحَمَّد الأسدي: "لا بأس به ".

وقال أبو داود: ثقة.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال:" ربما أخطأ".

وذكره في الضعفاء ابن الجوزي والذهبي ونقلا تضعيف الأزدي له، والأزدي هو ضعيف أصلا فكيف يقبل تضعيفه، ولاسيما إذا خالف؟!

فالذي يظهر: أنّ الرجل صدوق، والله أعلم، أما عن قول الحافظ في التقريب: ربما أخطأ، فكأنه نقله من ابن حبان كما ترى، ولم يفسر لنا هذا الجرح، ولا يقبل الجرح إلا مفسراً، وإلا فما من ثقة إلا وربما يخطىء؟ ولا سيما أنّ مثل أبي داود وأبي زرعة وغيرهما وثقوه.

فهذا الطريق حسن والله أعلم.

الطريق الثاني: طريق ابن ماجه وابن أبي عاصم:

1 – أبو خليد: عتبة بن حماد بن خليد بالتصغير أبو خليد الدمشقي القارىء إمام الجامع صدوق.

2 – علي بن ميمون الرقي العطار ثقة، مات سنة ست وأربعين ومائتين.

فهذا الطريق فيه صدوق فسنده حسن أيضاً، ويتقوى بالمتابعة السابقة والله أعلم.

وأما رجال البيهقي فلا نحتاج أن نترجم لهم؛ لأن حالهم لا يؤثر على الإسناد؛ لأنه يلتقي مع ابن ماجه والإسناد حسن كما مر.

الطريق الثالث: طريق العقيلي:

1 – أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي أسد السنة: صدوق يغرب، وفيه نصب، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين وله ثمانون.

2 – يوسف بن يزيد بن كامل القراطيسي، أبو يزيد مولى بني أمية: ثقة، مات سنة سبع وثمانين ويقال: إنه عاش مائة سنة.

وهذا الطريق فيه أسد بن موسى: صدوق يغرب، فهو ثقة مشهور بالرواية، لكنّه لما صنف كتابه احتاج إلى الرواية فحدث عن الضعفاء فجاء بالغرائب.

فأسد بن موسى لا يحتج بحديثه حتى يختبر فما انفرد به أو خالف فهو ضعيف، وما توبع فهو حسن الحديث، ولما توبع ههنا فإسناده حسن، والله أعلم.

إذن تبين لنا أن طرق الإسناد دون مدار الحديث حسنة يقوي بعضها بعضاً، فالإسناد صحيح لغيره إلى عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

بقي علينا الآن دراسة المدار (وهو مخرج الحديث) فما علا، وهذا أهم ما في الإسناد؛ لأنه موضع التفرد ومدار الحديث، فإن ضعف فلا ينفع ما فوقه:

1 – عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي بالنون الدمشقي الزاهد: صدوق يخطئ ورمي بالقدر وتغير بأخرة، مات سنة خمس وستين ومائة، وهو ابن تسعين سنة.

2 – عطاء بن قرة السَلُولي بفتح المهملة وضم اللام الخفيفة: صدوق، مات سنة اثنتين وثلاثين.

3 – عبد الله بن ضمرة السلولي وثقه العجلي.

4 – أبو هريرة: صحابي جليل.

ويتبين هنا أنّ عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان فيه كلام فهو يخطىء، وقد تغير، فنحتاج إلى مراجعة ترجمته في كتب التراجم المطولة، فنجد:

وثقه دحيم.

وقال أحمد: أحاديثه مناكير.

وقال أبو حاتم: ثقة.

وقال أبو زرعة: لا بأس به.

واختلف القول عن ابن معين: ففي رواية الدوري قال: لا بأس به.

ونقل ابن أبي حاتم بسنده عن الدوري –أيضاً– عن ابن معين: صالح الحديث.

وفي رواية الدارمي قال: ضعيف.

وقال أبو داود: لا بأس به.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال العجلي: ليس به بأس.

وقال صالح جزرة: قدري صدوق.

ووثقه الفلاس.

وقال العقيلي: "لا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله ".

وقال ابن عدى: يكتب حديثه على ضعفه.

فالرجل كما يبدو مختلف فيه بشكل كبير وله أخطاء كما قال ابن حجر، فالرجل وإن كان صدوقاً إلا أنه ليس ممن يحتمل تفرده، فما توبع عليه فلا إشكال عليه ويقبل منه، وأما ما انفرد به أو خالف فلا يقبل منه، ولذا قال الترمذي عقب إخراجه هذا الحديث: (حسن غريب)، وقال العقيلي عقب ذكره هذا الحديث: لا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله.

فإسناد الحديث ضعيف، لحال عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وقد تفرد به ولم يتابع.

وللحديث شواهد من حديث جابر وأبي الدرداء وأبي سعيد وكلها فيها مقال، فحديث جابر أخرجه أبو نعيم في الحلية (3 / 157) وقال عنه أبو حاتم: هذا خطأ، إنما هو مُحَمَّد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم ". يعني أنه مرسل كما في العلل لابن أبي حاتم (2 / 124)، وحديث أبي الدرداء أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (10033) موقوفا على أبي الدرداء وإسناده منقطع بين خالد بن معدان وأبي الدرداء، ورواه ابن أبي عاصم مرفوعا (127) وفي سنده خداش بن مهاجر، قال عنه أبو حاتم: شيخ مجهول أرى حديثه مستقيما، وذكره أبو الفتح الأزدي في الضعفاء، وحديث أبي سعيد الخدري أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (133) وأعله بالوقف.

وهذا الحديث مثال لحديث يختلف العلماء في تصحيحه وتضعيفه، فبعض المحدثين يضعفونه، ولم يرو أن هذه الشواهد كافية لتحسينه، وبعض المحدثين رأى أن هذه الشواهد يرتقي بها إلى الحسن، وممن حسنه من المحدثين المعاصرين:

الألباني في كتابه السلسلة الصحيحة (2797)، وحسنه أيضا الأرناؤوط في تحقيقه لسنن ابن ماجه (4112)، وحسنه من المتقدمين: الحافظ العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (4/ 1853).



ومِمن ضعفه من المعاصرين:

الدكتور عبد القادر المحمدي كما في هذا التدريب المأخوذ من كتابه الميسر في علم تخريج الحديث النبوي، وضعفه أيضا حسين أسد في تحقيقه لمجمع الزوائد ومنبع الفوائد (2/ 238)، وممن ضعفه من المتقدمين: أبو الحسن ابن القطان الفاسي في كتابه بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (3/ 605)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (2/ 326)، والدارقطني في كتابه العلل الواردة في الأحاديث النبوية (14/ 69)، والترمذي أيضا رواه عن أبي هريرة وضعفه؛ لأنه قال بعد أن أخرجه (2322): حديث حسن غريب، وتقدم معنا أن الترمذي يقصد بهذا تضعيف الحديث كما أبان عن ذلك بنفسه[24].

ومما يؤيد ضعف هذا الحديث أنه ثبت موقوفا عن كعب الأحبار من قوله كما في مصنف ابن أبي شيبة (35332) وسنن الدارمي (345) من طريق عبد الله بن ضمرة عن كعب، وهو في سنن الترمذي (2322) من طريق عبد الله بن ضمرة نفسه عن أبي هريرة، وهذه علة تقدح في صحة الحديث، فإن مخرج الحديث واحد، والله أعلم.

(24) انظر رسالتي: معنى تحسين الترمذي للحديث.



التدريب الثالث[25]:

تخريجُ حَدِيثِ أنس بنِ مَالِك رضي الله عنه في تعظيم الربا على الزنا والحُكْمُ عليهِ:

رُوي الحَدِيث عَنْ أنس بنِ مَالِك مِنْ طريقين:

1 - طريق ثابت البُناني، عَنْ أنس بنِ مَالِك مرفوعاً.

2 - يحيى بن أبي كثير، عَنْ أنس مرفوعاً.

الطريقُ الأوَّل: طريقُ ثابت البُناني، عَنْ أنسِ بنِ مَالِك مرفوعاً.

1 - تخريجُ الحَدِيث:

أخرجه:

- ابنُ أبي الدّنيا في الصمت (ص 123 - 124 رقم 175).

- وابنُ عديّ في الكامل (4/ 233) - ومن طريقه ابن الجَوزيّ في الموضوعات (3/ 22 رقم 1227) -.

- والبيهقيّ في شُعب الإيمان (4/ 395).

- والأصبهانيّ في الترغيبِ والترهيبِ (2/ 192 رقم 1410).

جميعهم من طريق أبي مجاهد عبد الله بنِ كيسان، عَنْ ثابت البُناني، عَنْ أنس بن مَالِك قَالَ: خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكر الرّبَا وعظّم شأنه فَقَالَ: ((إنّ الرجُلَ يصيبُ مِنْ الرّبَا أعظمُ عَنْدَ الله في الخطيئةِ مِنْ ستٍ وَثلاثين زَنْية يزنيها الرجُل، وإنَّ أربى الرّبَا عرضُ الرجُلِ المسلم)). قَالَ البيهقيُّ: "تفرد به أبو مجاهد عبدُ الله بنُ كيسان المروزيّ، عَنْ ثابت، وهو منكر الحَدِيث".

2 - دراسةُ رجال الإسناد:

1 - ثابت البُناني هو: ابن أسلم البُناني - بضم الموحدة، ونونين - أبو مُحَمَّد البصري، متفق على ثقته وصلاحه، رَوَى له الجماعة.

2 - عبد الله بن كيسان، أبو مجاهد المروزي، ضعيف الحديث، وخاصةً عَنْ عكرمة مولى ابن عَبَّاس، وثابت البناني، قَالَ البخاري: منكر الحَدِيث، وَقَالَ أبوحاتم: ضعيفُ الحَدِيث، وَقَالَ العُقَيلي: في

(25) هذا التدريب مأخوذ من كتاب أحاديث تعظيم الربا على الزنا «دراسة نقدية» للشيخ علي بن عبد الله المطيري ص 15 -25 باختصار.



حديثهِ وهمٌ كثير، وقَالَ ابنُ عدي: ولعبدِ الله بن كيسان عَنْ عكرمة عَنْ ابن عَبَّاس أحاديث غير ما أمليت غير محفوظة وعَنْ ثابت عَنْ أنس كذلك، وقال الذهبيّ: ضعيف، وقال ابنُ حَجَر: صدوقٌ يخطىء كثيراً.

3 – دراسةُ الإسناد والحكم عليه:

هذا الحَدِيث بهذا الإسناد ضعيف لأمور:

1 – أنَّ عبد الله بن كيسان ضعيف، وينفرد بأشياء ليس لها أصول، خاصةً عَنْ ثابت البناني كما بين ذلك العقيليّ، وابن عدي.

2 – تفرد عبد الله بن كيسان بالحديث عَنْ ثابت البناني مما يزيد الحَدِيث وهناً، فأين أصحابُ ثابت البناني لم يرووا هذا الأثر عَنْه!!.

قَالَ ابنُ رَجَب: " أصحاب ثابت البُناني: وفيهم كثرة، وهم ثلاث طبقات: الطبقة الأولى: الثقات: كشعبة، وحماد بن زيد، وسليمان بن المغيرة، وحماد بن سلمة، ومعمر، وأثبت هؤلاء كلهم في ثابت حماد بن سلمة. الطبقة الثانية، الشيوخ: مثل الحكم بن عطية، وقد ذكر أحمد الحكم بن عطية فَقَالَ: " هؤلاء الشيوخ يخطئون على ثابت "...، الطبقة الثالثة: الضعفاء والمتركون: وفيهم كثرة، كيوسف بن عطية الصفّار".

ومن قرائن إعلال الأخبار عند نقاد الحديثِ "أنْ يتفرد راوٍ بخبر عن إمام مشهور يجمع حديثه" وكلما كَانَ الراوي أقلَّ ضبطاً كانتْ الرواية أشدّ ضعفاً ونكارة.

قَالَ مُسلمُ بنُ الحجاج في مُقدّمةِ صحيحهِ: "فأمَّا مَنْ تراهُ يَعْمدُ لمثلِ الزُّهريّ في جَلالتهِ، وَكثرةِ أصحابهِ الحفّاظ المتقنين لحديثِهِ وَحَدِيثِ غيرهِ، أو لمثلِ هشامِ بنِ عُروةَ، وحديثُهُمَا عند أهلِ العلمِ مَبْسوطٌ مُشتركٌ قد نَقَلَ أصحابهما عنهما حَدِيثهما علَى الاتفاق منهم في أكثرهِ، فَيروى عنهما أو عن أحدهما العَدَدُ مِنْ الحَدِيثِ مما لا يعرفُهُ أحدٌ مِنْ أصحابهما، وَليسَ ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغيرُ جائزٍ قبولُ حَدِيثِ هذا الضربِ مِنْ النّاس".

وقَالَ عبدُ الرحمن بنُ مهدى: قيل لشعبة: مَنْ الذي يتركُ حديثه؟ قَالَ: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر ترك حديثه، فإذا اتهم بالحديث ترك حديثه، فإذا أكثر الغلط ترك حديثه، وإذا روى حديثا اجتمع عليه أنه غلط ترك حديثه، وما كَانَ غير هذا فأرو عنه.

وقَالَ ابنُ رَجَب: "أمَّا أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحَدِيث – إذا تفرد به واحد – وإن لم يرو الثقات خلافه –: إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه



واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حَدِيث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه".

3 – أنّ عبد الله بن كيسان سَلَكَ في هذا الحَدِيث الجادة، وهذه عَادةُ الضعفاءِ عِنْد الخطأ، قَالَ ابنُ رَجَب: ": هؤلاء الشيوخ رَووا عن ثابت، وكان ثابت جُلّ حَدِيثهِ عَنْ أنس، فَحَمَلوا أحاديثه عن أنس...، قَالَ أحمدُ: أهلُ المدينةِ إذا كَانَ الحَدِيث غلطاً يقولون: ابنُ المنكدر عَنْ جابر، وأهلُ البصرة يقولون: ثابت عَنْ أنس، يحيلون عليهما ".

ومُراد أحمد بهذا كثرة من يروي عَنْ ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة، وكثرة من يروي عَنْ ثابت من ضعفاء أهل البصرة، وسيئ الحفظ والمجهولين منهم، فإنه كَثُرتْ الرواية عَنْ ثابت من هذا الضرب فوقعت المنكرات في حديثه، وإنما أُتي مِنْ جهة من رَوَى عَنْه من هؤلاء. ولما اشتهرت روايةُ ابنِ المنكدر عَنْ جابر، ورواية ثابت عَنْ أنس صَارَ كُلّ ضعيفٍ وسيئ الحفظ إذا رَوَى حَدِيثاً عَنْ ابن المنكدر يجعله عَنْ جابر عَنْ النبي – صلى الله عليه وسلم –، وإنْ رَوَاهُ عَنْ ثابت جَعَلَهُ عَنْ أنس عَنْ النبي صلى الله عليه وسلم.

الطريقُ الثاني: يحيى بنُ أبي كثير، عَنْ أنس مرفوعاً.

1 – تخريج الحَدِيث:

أخرجهُ:

ابنُ الجَوزيّ في الموضوعات (3/ 22 رقم 1228) من طريق الدَّارقُطني، قَالَ الدَّارقُطني: حَدَّثنَا أحمد بن مُحَّد بن إبراهيم الصلحي، قَالَ: حَدَّثنَا أبو فروة يزيد بن مُحَّد، قَالَ: حَدَّثنَا أبي قَالَ: حَدَّثنَا طلحة بن زيد عَنْ الأوزاعي يحيى بن أبي كثير، عَنْ أنس بن مَالِك قَالَ: قَالَ رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((الرّبَا سبعون باباً أهون باب منه الذي يأتي أمَّهُ في الإسلام وهو يعرفها، وإنَّ أربى الرّبَا خَرْقُ المرء عِرْضَ أخيه المسلم، وخَرْقُ عرضه يقول فيه ما يكره من مَسَاوِئِهِ، والبُهتان أن يقول فيه ما ليس فيه)).

وَقَالَ الدَّارقُطني – كَمَا في أطرافِ الغرائب والأفراد (2/ 251) –: "غَريبٌ مِنْ حَدِيثِ يحيى عَنْه، وَغَريبٌ مِنْ حَدِيث الأوزاعيّ، عَنْ يحيى، تفرّدَ بهِ طلحةُ بنُ زيد عَنْ الأوزاعي، وتفرد به عَنْه محمدُ بنُ يزيد بن سنان".



2 – دراسةُ رجال الإسناد والحكم على الحديث:

1 – يحيى بن أبي كَثِير هو: الطائي مولاهم، أبو نصر اليَمَامي، متفقٌ على توثيقه، وكان يرسل، وَقَالَ العقيلي: ذُكر بالتدليس، والمراد بالتدليس هنا رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، ومما يوضح ذلك قولُ حُسينِ المعَلّم: قُلْنَا ليحيى بنِ أبي كَثير: إنّكَ تحدثُنَا عَنْ قومٍ لَمْ تلْقهُم، وَلم تسمعْ مِنْهُم..،وَقولُ ابنِ حبان: كان يُدلس، فكل ما روى عَنْ أنس فقد دلس عنه، لم يسمع من أنس ولا من صحابي شيئاً، وقد ذكره العلائيُّ – وتابعه ابن حجر – في الطبقة الثانية من المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم، روى له الجماعة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

2 – الأوزاعيُّ هُو: عبدُالرحمن بن عَمْرو ثقةٌ فقيهٌ جَليلٌ، قَالَ ابنُ مهديّ: الأئمةُ في الحَدِيث أربعة: الأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد. رَوَى له الجماعة، مَاتَ سنة سبع وخمسين ومائة.

3 – طلحة بن زيد هو: القرشي أبو مسكين أو أبو مُحَمَّد الرقي أصله دمشقي، متروكُ الحَدِيث، قَالَ أحمدُ بنُ حنبل، وعلي بنُ المديني، وأبو داود: كَانَ يضعُ الحَدِيث.

فهذا الحَدِيث بهذا الإسناد باطل، وذلك لما يلي:

1 – أنّ طلحةَ بنَ زيد متروكُ الحَدِيث بل رُمي بالوضع كما تقدم.

2 – تفرد طلحة بالحديث عَنْ الأوزاعي مما يؤكد بطلان هذه الرواية، فالأوزاعي إمام أهل الشام في زمانه، فأين أصحابُ الأوزاعي لم يرووا هذا الحديث عَنْه؟!

قَالَ ابنُ الجَوزيّ: تفرد به طلحةُ بنُ زيد، قَالَ البخاريّ: منكرُ الحَدِيث، وَقَالَ النسائيّ: متروكُ الحَدِيثِ.

فخُلاصةُ الكلامِ عَلى حَدِيثِ أنس بنِ مالك أنّه لا يصح، ولا يعتمد عليه في الشواهد والمتابعات فالطريق الأوَّل لا أصلَ له، والثاني باطل، وتقدم بيان علل هذين الطريقين، والله أعلم.

سبحانك الله وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.